UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNODC Research

مشكلة المخدِّرات والجريمة المنظَّمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب

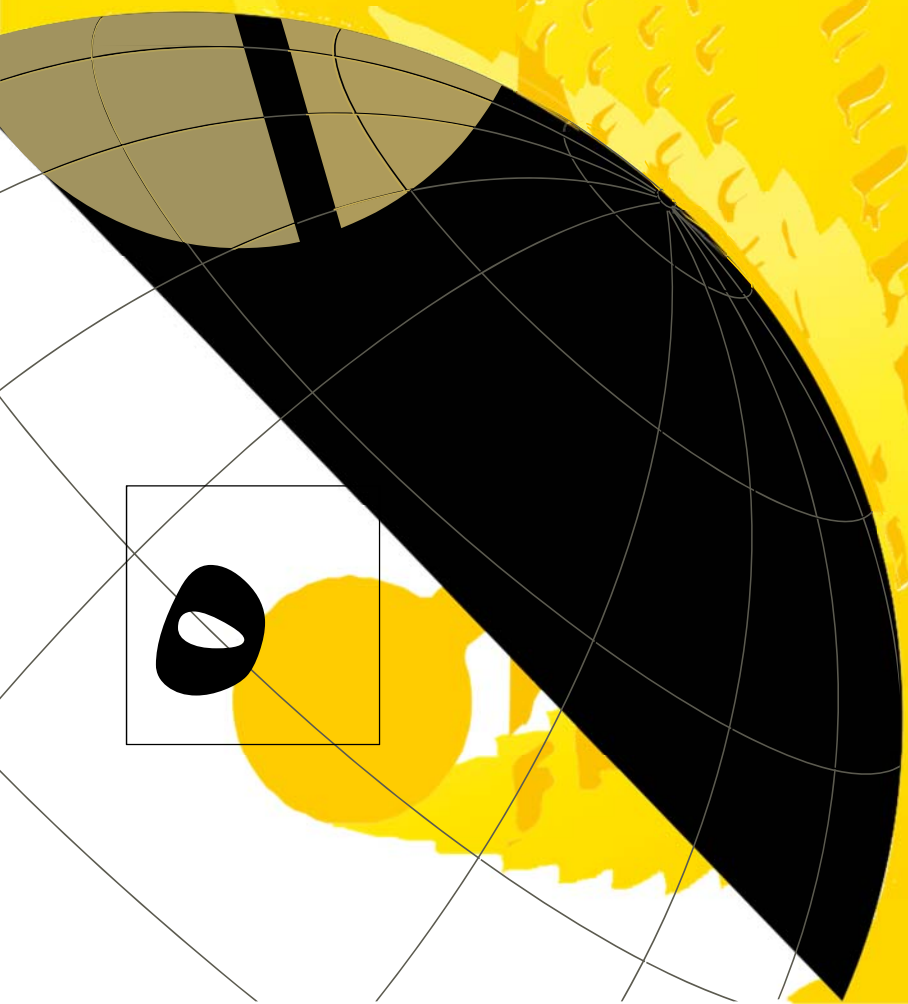

٥

تقرير المخدرات العالمي

يشكل هذا الكتيب الجزء الثاني من تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧.

© الأمم المتحدة، أيار/مايو ٢٠١٧. جميع الحقوق محفوظة في العالم أجمع.

يجوز استنساخ هذا المنشور كليًّا أو جزئيًّا في أي شكل للأغراض التعليمية أو التثقيفية أو الأغراض غير الربحية دون إذن خاص من صاحب حقوق التأليف، شريطة ذكر المصدر.

وسيكون من دواعي امتنان المكتب المعني بالمخدِّرات والجريمة تلقِّي نسخة من أيِّ منشور يُستخدم فيه هذا التقرير كمرجع.

عند الاقتباس من هذا المنشور، يُقترح الإشارة إليه بالصيغة التالية: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧.

لا يجوز إعادة بيع هذا المنشور أو استخدامه لأيِّ أغراض تجارية أخرى أيًّا كانت دون إذن كتابي مسبق من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.

ويوجَّه طلب الحصول على هذا الإذن، مشفوعاً ببيان بالغرض والقصد، إلى فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (UNODC, Research and Trend Analysis Branch).

إخلاء المسؤولية

لا يعبِّر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن آراء أو سياسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة أو المنظمات المساهمة، ولا يُعتبر بمثابة تأييد منها.

ويرحَّب بإبداء تعليقات على هذا التقرير، ويمكن إرسالها إلى شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة على العنوان التالي:

Division for Policy Analysis and Public Affairs
United Nations Office on Drugs and Crime
PO Box 500
1400
Vienna
Austria

رقم الهاتف: ٠ ٢٦٠٦٠ ١ (٤٣+)
رقم الفاكس: ٥٨٢٧ ٢٦٠٦٠ ١ (٤٣+)
البريد الإلكتروني: wdr@unodc.org
الموقع الشبكي: www.unodc.org/wdr2017

تمهيد

إنه لمن دواعي الفخر أن أسجل أننا نحتفل هذا العام بمرور ٢٠ عاماً على إصدار تقرير المخدِّرات العالمي.

لقد عكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب) على مدى العقدين الماضيين على إجراء بحوث تصدَّرت البحوث العالمية في المجالات المعقدة المتعلقة بتعاطي المخدِّرات وعرضها، مما أسهم في دعم التعاون الدولي، وتوفير أحدث التقديرات والمعلومات عن الاتجاهات والتحليلات للأخذ بخيارات سياساتية مستنيرة.

ونطلق التقرير هذا العام بصيغة جديدة حيث يتاح في خمسة كتيِّبات منفصلة، تتضمن ما يلي: خلاصة وافية مشفوعة بالاستنتاجات والتبعات السياساتية؛ ولمحة عامة عن تعاطي المخدِّرات وعرضها على الصعيد العالمي؛ وتحليل أسواق المخدِّرات النباتية؛ وتحليل أسواق المخدِّرات الاصطناعية؛ وكتيِّب مواضيعي بشأن الصلات بين المخدِّرات والجريمة المنظَّمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب. وقد أخذنا بهذه الصيغة استجابةً لاحتياجات القراء، وتيسيراً لاستخدام هذا المنشور الرئيسي للمكتب، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المعايير الصارمة المتوقع أن تتوافر فيه.

ويأتي تقرير عام ٢٠١٧ في وقت تَحرَّك فيه المجتمع الدولي على نحو حاسم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سُبُل المضي قُدُماً من أجل العمل المشترك.

فالوثيقة الختامية التي اعتُمدت بالإجماع في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، التي عُقدت العام الماضي بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية، تتضمن أكثر من ١٠٠ توصية ملموسة من أجل تنفيذ نُهُج متوازنة وشاملة ومتكاملة للتصدي لمشكلة المخدِّرات العالمية ومواجهتها على نحو فعَّال.

وعلاوة على ذلك، اعتمدت لجنة المخدِّرات، في دورتها الستين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧، القرار ١/٦٠ الذي عزَّز الالتزام بتنفيذ الوثيقة الختامية، ورسم المسار صوب عام ٢٠١٩، وهو التاريخ المستهدف في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩ بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية، وعزَّز العمل صوب تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في خطة العمل.

ويبيِّن تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧ بوضوح أنَّ هناك الكثير من العمل الذي يتعيَّن القيام به لمعالجة الأضرار الكثيرة التي تسببها المخدِّرات على صعيد الصحة والتنمية والسلام والأمن في جميع مناطق العالم.

فعلى الصعيد العالمي، يُقدَّر أنَّ المخدِّرات تسبب ما لا يقل عن ١٩٠ ٠٠٠ حالة وفاة مبكرة، معظمها يمكن تجنبها، يُعزى أغلبها إلى تعاطي المؤثرات الأفيونية.

ويمكن ملاحظة الآثار الرهيبة لتعاطي المخدِّرات على الصحة أيضاً في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد والسل المرتبطة بتعاطي المخدِّرات.

ولا يزال ينبغي القيام بالكثير لضمان تمكين الأشخاص، بمن فيهم السجناء، الذين هم في أمسِّ الحاجة إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الفعالة والمستندة إلى الأدلة العلمية، من الاستفادة بيُسر من تلك الخدمات. وكمثال على ذلك، يسلط تقرير هذا العام الضوء على الحاجة إلى تعجيل سُبُل الوصول إلى العلاج من مرض التهاب الكبد من النوع C، وهو مرض يفوق تأثيره السلبي على صحة متعاطي المخدِّرات بكثير تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز عليهم.

وقد تركَّز الاهتمام الذي أُبدي في الآونة الأخيرة على التهديدات التي يشكلها الميثامفيتامين والمؤثرات النفسانية الجديدة. ومع ذلك، وكما يبيِّن التقرير، فإنَّ صنع الكوكايين والمؤثرات الأفيونية آخذ في الازدياد. ولا تزال هذه المخدِّرات تشكل شواغل خطيرة، ولا توجد شواهد تُذكر على قرب انتهاء أزمة المؤثرات الأفيونية.

ويتناول تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧ أيضاً الصلات بسائر أشكال الجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب. وهو يستند إلى أفضل الأدلة المتاحة، ويسلط الضوء أساساً على ضرورة إجراء المزيد من البحوث في هذه المجالات.

والفساد هو العامل التمكيني الرئيسي للجريمة المنظَّمة، حيث توجد فرصه في كل مرحلة من مراحل سلسلة إمداد

المخدِّرات. ومع ذلك، لا يُعرف الكثير عن كيفية تفاعل مختلف أنواع الفساد مع أسواق المخدِّرات.

وتُعرِب الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية وقرارات مجلس الأمن عن القلق إزاء تربُّح الجماعات الإرهابية من الاتِّجار بالمخدِّرات، إلى جانب الأشكال الأخرى للجريمة المنظَّمة عبر الوطنية.

ومن الثابت أنَّ هناك إرهابيين وجماعات مسلحة غير تابعة للدول تتربَّح من تجارة المخدِّرات — فحسب بعض التقديرات، يقع ما نسبته ٨٥ في المائة من زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في الإقليم الواقع ضمن نفوذ حركة طالبان.

بيد أنَّ الأدلة على الصلات القائمة بين الجريمة المنظَّمة والإرهاب لا تزال، في أفضل الأحوال، غير مُحكمة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ هذه الصلات ليست ثابتة. فالعلاقات بين الجريمة المنظَّمة والجماعات الإرهابية تشهد تطوراً دائماً، شأنها في ذلك شأن أسواق المخدِّرات ذاتها.

وكما رأينا فيما يتعلق بسوق المؤثرات النفسانية الجديدة، فإنَّ تعاطي المخدِّرات وعرضها ودروب الاتِّجار بها والمواد نفسها تشهد تحولاً وتنوعاً متواصلَيْن وبسرعة تدعو إلى القلق.

ولا تزال المخدِّرات تمثل مصدراً رئيسيًّا لدخل شبكات الجريمة المنظَّمة، ولكن النماذج التجارية تشهد تغيراً حيث يستغل المجرمون التكنولوجيات الجديدة، مثل الشبكة الخفية ("دارك نِت" (darknet)) بما يغير طابع تجارة المخدِّرات غير المشروعة وأنواع الجهات الفاعلة المعنية بحيث تزداد أهمية الشبكات الأفقية الأكثر مرونة والمجموعات الصغيرة. وتشير السُّبُل الجديدة لتسليم المخدِّرات إلى ضرورة إشراك قطاعات أخرى مثل الخدمات البريدية في مكافحة الاتِّجار بالمخدِّرات.

ومن الواضح أنَّ على البلدان أن تكون قادرة على التحرك إزاء طائفة واسعة ومستمرة التغيُّر من التهديدات والمشاكل وعلى التصدي لها. ويشارك المكتب مشاركة كاملة في تعزيز تدابير التصدي ذات الصلة، إذ يعمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا في الأمم المتحدة، وتماشياً مع الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدِّرات وصكوك حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي في حد ذاتها صكوك متكاملة ومتعاضدة.

وكما أوضحت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والدورة الأخيرة للجنة المخدِّرات، فإنَّ المجتمع الدولي مجهَّز للتصدي بسرعة وحزم للتحديات العالمية المتعلقة بالمخدِّرات.

فعلى سبيل المثال، جدولت لجنة المخدِّرات في آذار/مارس سليفتين ونظيراً واحداً لمخدِّر الفينتانيل المجدوَل. وستُصعِّب هذه الخطوةُ المهمةُ على المجرمين الصنع غير المشروع للفينتانيل ونظائره، وآمل أن تساعد على كبح الزيادة المأساوية في تعاطي جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ملحَّة إلى بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، ولا يزال مستوى التمويل أقل بكثير من مستوى الالتزام السياسي. وهناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لمساعدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة وتحقيق الغايات ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وإنَّ التحديات العديدة المستجدة المتعلقة بالمخدِّرات تبرز أهمية الوقاية —أيْ الوقاية من تعاطي المخدِّرات القائمة على أسس علمية وعلى أساس مراعاة الحقوق— وكذلك الوقاية من الجريمة والفساد والإرهاب والتطرف العنيف، تماشياً مع الالتزامات بموجب الاتفاقيات ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها.

وأخيراً، أطلب من جميع الحكومات أن تساعدنا على تحسين قاعدة الأدلة اللازمة لهذه التقارير. فمن الواضح أنَّ هناك مجالات ترتبط بمعلومات استخباراتية حساسة مثل الصلات بين المخدِّرات والإرهاب والتمرد، مما يستتبع شواغل مشروعة إزاء تقويض مصادر تلك المعلومات وسُبُل جمعها والعمليات المرتبطة بذلك. ولكن إذا أردنا التصدي بفعالية للتحديات المتعلقة بالمخدِّرات، فإننا بحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات إلى أقصى مدى ممكن من أجل سد الثغرات وكفالة اتخاذ إجراءات مشتركة محددة الأهداف وفعالة في الوقت المناسب.

يوري فيدوتوف
المدير التنفيذي
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة

المحتويات

الصفحة

الكتيب الأول خلاصة وافية – الاستنتاجات والتبعات السياساتية

الكتيب الثاني لمحة عامة عن الطلب على المخدّرات وعرضها على الصعيد العالمي
أحدث الاتجاهات والقضايا الشاملة

الكتيب الثالث تحليل أسواق المخدّرات النباتية
الأفيونيات والكوكايين والقنّب

الكتيب الرابع تحليل أسواق المخدّرات الاصطناعية
المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات النفسانية الجديدة

الكتيب الخامس مشكلة المخدّرات والجريمة المنظمة
والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب

تمهيد ٣
ملاحظات تفسيرية ٧
النتائج الرئيسية ٩
مقدمة ١٣
ألف– مشكلة المخدِّرات والجريمة المنظَّمة ١٥
التحول الكبير للجريمة المنظَّمة في العقود الأخيرة ١٥
تطور الروابط بين الجريمة المنظَّمة والاتّجار بالمخدِّرات ١٨
لا تزال المخدِّرات سوقاً مهمة بالنسبة إلى الجريمة المنظَّمة ١٩
تدابير الدول من أجل التصدي لجماعات الاتّجار بالمخدِّرات ٢٠
باء– عائدات المخدِّرات والتدفقات المالية غير المشروعة ٢٣
عائدات جرائم المخدِّرات ٢٣
غسل أرباح المخدِّرات ٢٨
الغسل عبر الحدود: التدفقات المالية غير المشروعة ٣٠
الأثر الاقتصادي لأموال المخدِّرات ٣١
جيم– مشكلة المخدِّرات والفساد ٣٣
أهمية تقييم مستويات الفساد ٣٣
الفساد على امتداد سلسلة إمداد المخدِّرات ٣٤
الازدهار والفساد وأسواق المخدِّرات ٣٥
سد الفجوات على صعيد المعلومات ٣٨
دال– المخدِّرات والإرهاب والتمرد ٣٨
الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول ٣٩
تمويل الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول ٤١
المخدِّرات والهجمات الإرهابية ٤٢
أساليب الإرهاب وأموال المخدِّرات ٤٧
مسرد المصطلحات ٤٩
المجموعات الإقليمية ٥٠

شكر وتقدير

أعدَّ تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧ هذا فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات في شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، تحت إشراف جان-لوك لومايو، مدير الشعبة، وأنجيلا مي، رئيسة فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات.

التنسيق العام ومراجعة المحتوى
كلويه كاربنتييه
أنجيلا مي

التحليل والصياغة
توماس بيتشمان

إدارة البيانات وإعداد التقديرات
كوين بوسينك
لورينزو فيتا

التحرير
جوزيف بويل
جوناثان غيوبنز

التصميم والإعداد الشكلي
أنيا كورينبليك
سوزان كونن
كريستينا كوتنيك

التنسيق
فرانشيسكا ماسانيللو

الدعم الإداري
أنيا هيلد
يوليا لازار

المراجعة والتعليقات

استند تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧ إلى الخبرات والمساهمات القيِّمة من الزملاء في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في فرع الوقاية من المخدِّرات والشؤون الصحية التابع لشعبة العمليات؛ والفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية، والفرع المعني بالجريمة المنظمة والاتِّجار غير المشروع، وفرع منع الإرهاب بشعبة شؤون المعاهدات؛ وفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات التابع لشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة.

ويعرب فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات عن امتنانه للمساهمات التي قدمها فريقُ رصد المحاصيل غير المشروعة بالمكتب القُطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في أفغانستان فيما يخص القسم المتعلق بالمخدِّرات والإرهاب والتمرد من هذا الكتيِّب.

ويعرب فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات عن امتنانه أيضاً للمساهمات القيمة والمشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية العلمية لتقرير المخدِّرات العالمي، وأعضاء هذه اللجنة هم:

جوناثان كولكنز
بول غريفيث
ماريا هاينز
فيكناسنغام كازيناتر
ليتيسيا باولي

تشارلز باري
بيتر رويتر
فرانسيسكو تومي
أليسون ريتر
بريس دو رويفير

ويعرب المكتب عن امتنانه للتعليقات والمشورة التي قدمها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القسم المتعلق بالمخدِّرات والإرهاب والتمرد.

ملاحظات تفسيرية

لا تنطوي الحدود والأسماء المبيَّنة في الخرائط والتسميات المستخدمة فيها على أيِّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة. ويمثِّل الخط المنقَّط تقريبيًّا خط المراقبة في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه باكستان والهند. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. أمَّا الحدود المتنازع عليها (الصين/الهند) فهي ممثلة بتظليل تعارضي بسبب الصعوبة في إظهار القدر الكافي من التفاصيل.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في تقرير المخدِّرات العالمي، ولا طريقة عرض مادته، على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيِّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت مستخدمة رسميًّا في وقت جمع البيانات ذات الصلة.

ومن المفهوم أنَّ جميع الإشارات الواردة بشأن كوسوفو في تقرير المخدِّرات العالمي متسقة مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونظراً لوجود بعض الغموض العلمي والقانوني بشأن التمييز بين "تعاطي/تناول المخدِّرات" و"إساءة استعمال المخدِّرات" و"إساءة استعمال العقاقير"، تُستخدم في تقرير المخدِّرات العالمي، حسب السياق، المصطلحات التالية: "تعاطي المخدِّرات" و"استهلاك المخدِّرات" و"استعمال المخدِّرات".

ويشير استعمال كلمة "مخدِّرات" في تقرير المخدِّرات العالمي إلى المواد الخاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدِّرات.

وتستند جميع التحليلات الواردة في تقرير المخدِّرات العالمي إلى البيانات الرسمية التي تقدِّمها الدول الأعضاء إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة من خلال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، ما لم يحدَّد خلاف ذلك.

والبيانات المتعلقة بالسكان المستخدمة في هذا التقرير مقتبسة من منشور شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بعنوان "*World Population Prospects: The 2015 Revision*".

والإشارات إلى الدولارات يُقصد بها دولارات الولايات المتحدة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

والإشارات إلى الأطنان يُقصد بها الأطنان المترية، ما لم يُذكَر خلاف ذلك. ويشير الحرف R إلى مُعامل الارتباط، ويُستخدم كمقياس لشدة علاقة إحصائية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات، ويتراوح من ٠ إلى ١ في حالة العلاقة الموجبة أو من ٠ إلى -١ في حالة العلاقة السالبة.

النتائج الرئيسية

تشعُّب نشاط جماعات الجريمة المنظَّمة

وسَّعت جماعات الجريمة المنظمة نطاق حافظتها من الأنشطة غير المشروعة. فقد ظهرت مجالات جديدة للجريمة مثل الجريمة السيبرانية والجريمة البيئية. وهناك عدد أقل من الجماعات المتخصصة حصراً في الاتِّجار بالمخدِّرات، في حين يوجد عدد أكبر من الجماعات التي تعمل أيضاً في قطاعات أخرى غير مشروعة.

وحسب البحوث التي أجراها مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، يضلع نحو ثلثي جماعات الاتِّجار بالمخدِّرات العاملة في بلدان الاتحاد الأوروبي في أكثر من مجال إجرامي، وهذا الرقم في تزايد منذ سنوات. وكثيراً ما تضلع جماعات الاتِّجار بالمخدِّرات في أوروبا أيضاً في تزييف السلع، والاتِّجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والاتِّجار بالأسلحة.

استمرار أهمية المخدِّرات بالنسبة إلى جماعات الجريمة المنظَّمة

في عام ٢٠١٤، قُدِّرَ أن جماعات الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم تُحصِّل نحو ما بين خُمس وثلث إيراداتها من مبيعات المخدِّرات.

وحدَّد اليوروبول نحو ٥٠٠ جماعة إجرامية منظَّمة دولية تعمل في بلدان الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧، وقدَّر أن أكثر من ثلثها ضالع في الاتِّجار بالمخدِّرات. وهذا يجعل الاتِّجار بالمخدِّرات أكثر انتشاراً على نطاق الجريمة المنظمة مقارنة بالجريمة المنظَّمة المتعلقة بالممتلكات أو تهريب المهاجرين أو الاتِّجار بالبشر أو الاحتيال الضريبي أو أي نشاط غير مشروع آخر.

لم يعد الاتِّجار بالمخدِّرات حكراً على الجماعات الإجرامية الكبيرة

تُواصِل الجماعات التي تتسم بهيكل هرمي محكم، مثل تلك الموجودة في المكسيك واليابان، وإلى حد ما في الاتحاد الروسي، الضلوع في تجارة المخدِّرات. وحسب اليوروبول، لا تزال المنظمات التي تنتهج أسلوب العمل من القمة إلى القاعدة وذات البنى الهرمية تمثِّل نوع جماعات الجريمة المنظَّمة الأكثر انتشاراً في أوروبا.

ومع ذلك، هناك أدلة على أن أهمية الشبكات الأفقية والأكثر مرونة آخذة في الازدياد. ففي عام ٢٠١٧، قدَّر اليوروبول أن تلك الشبكات تمثِّل ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من جماعات الجريمة المنظَّمة العاملة في بلدان في الاتحاد الأوروبي.

دور التكنولوجيا في إنشاء أسواق مخدِّرات ذات مخاطر منخفضة نسبياً

أتاحت ثورة الاتصالات بالأجهزة المتنقلة فرصاً جديدة للمتَّجرين. فلم يعودوا بحاجة إلى الاتصال الشخصي بالزبائن؛ وبدلاً من ذلك، يمكن أن يتولى "سعاة" من مستوى أدنى تحصيل المبالغ النقدية، ويمكن للموزعين، باستخدام رسائل مرسَلة عبر شبكات مشفَّرة، أن يبلِّغوا الزبائن بالأماكن التي يمكنهم استلام مخدِّراتهم منها.

وتتيح الشبكة الخفية (darknet) للمتعاطين شراء المخدِّرات بعملة مشفَّرة، مثل "البت كوين"، حيث تُسلَّم مشترياتهم إليهم بطريقة خفية. ويتشكل المشترون النمطيون من المتعاطين للقنَّب و"الإكستاسي" والكوكايين والمهلوِسات والمؤثرات النفسانية الجديدة لأغراض ترويحية. ويقلُّ الاحتمال بأن يطلبوا الحصول على الهيروين أو الميثامفيتامين. ورغم أن الشبكة الخفية لا تمثل سوى نسبة مئوية ضئيلة من مبيعات المخدِّرات، تشهد السوق نموًّا سريعاً في السنوات الأخيرة.

تسهم نسبة نحو ٣٠ في المائة من عائدات الكوكايين في التدفقات المالية غير المشروعة

وفقاً لنموذج أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، غُسلت نسبة نحو ٣٠ في المائة من عائدات مبيعات الكوكايين على الصعيد العالمي في الخارج في عام ٢٠٠٩. وخلصت دراسة أُجريت في عام ٢٠١٦ استناداً إلى مقابلات مع مدانين بجرائم مخدِّرات في إيطاليا إلى استنتاج مماثل، مما يوحي بأن نحو ثلث الأموال التي ينفقها متعاطو الكوكايين يجري غسلها عبر الحدود.

يمكن لأموال المخدِّرات أن تجعل البلدان أكثر فقراً

يمكن لتدفق أموال المخدِّرات أن يعزِّز الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في المناطق المعنية على المدى القصير. بيد أن الآثار الطويلة الأجل غالباً ما تكون سلبية، لا سيما عندما تشكل العائدات المرتبطة بالمخدِّرات جزءاً كبيراً من مجموع اقتصاد أي مجتمع أو بلد. وفي هذه الحالة، يمكن أن تؤدي أموال المخدِّرات إلى تضخُّم أسعار العقارات، وتشوُّه أرقام

الصادرات، وقيام منافسة غير عادلة، وتعميق الخلل في توزيع الدخل والثروة، وتفاقم الفساد. وفي سياق هذه العملية، قد تضطر المنشآت التجارية المشروعة، غير المستفيدة من الأموال غير المشروعة، إلى الخروج من السوق، وقد لا تُنفِّذ استثمارات مشروعة جديدة.

ويساعد ظهور الاقتصاد غير المشروع على إضعاف سيادة القانون وييسِّر الفساد، مما يوطد بدوره قطاع المخدِّرات غير المشروعة.

وتشير الدراسات إلى أن ضخ الأموال المغسولة عن طريق أنشطة منها المخدِّرات غير المشروعة يرتبط بالتراجع في إجمالي معدلات النمو الاقتصادي السنوي، لا سيما في البلدان الأصغر حجماً والأقل تقدماً. ويشير أحد التقديرات، استناداً إلى دراسة أُجريت على ١٧ بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن زيادة غسل الأموال بواقع بليون دولار يمكن أن تَحُدَّ من النمو الاقتصادي الشامل بواقع ما بين ٠,٠٣ و٠,٠٦ نقطة مئوية.

الفساد موجود على امتداد سلسلة إمداد المخدِّرات

هناك فرص لممارسة الفساد في كل مرحلة من مراحل سلسلة إمداد المخدِّرات. فعلى مستوى الإنتاج، يمكن للمزارعين رشو طواقم الإبادة، ويمكن للمنتجين رشو القضاة وضباط الشرطة، ويمكن للمصنِّعين استغلال العمال في الشركات الكيميائية للحصول على السلائف الكيميائية. وفي المراحل التالية على امتداد السلسلة، يرشو المتَّجِرون موظفي الجمارك، ويستغلون نقاط الضعف في شركات النقل. وعلى مستوى المستهلكين، يمكن للمتعاطين الحصول على المخدِّرات عن طريق الأطباء والصيادلة الفاسدين.

الفساد وتجارة المخدِّرات غير المشروعة والفقر مشاكل يفاقم بعضها بعضاً

وفقاً لأبحاث أجراها البنك الدولي، يُرسِّخ الفسادُ الفقرَ بتثبيط الاستثمار الأجنبي. وهذا يصح أكثر ما يصح في حالة الاقتصاد القائم على المخدِّرات. فالشركات الأجنبية التي ترى ما تتسم به الاقتصادات القائمة على المخدِّرات من فساد نظام العدالة وتفشِّي غسل الأموال لا يُرجَّح أن تقوم باستثمارات جديدة أو تزيد حجم استثماراتها القائمة.

واستناداً إلى البحوث التي أجراها صندوق النقد الدولي، يؤدي الفساد أيضاً إلى زيادة مستوى التفاوت في الدخل. ومن المعروف أن ارتفاع مستويات التفاوت في الدخل يشجع على الاتِّجار بالمخدِّرات والفساد. وفي الواقع، قد تؤدي صناعة المخدِّرات إلى إدامة التفاوت في الدخل وتَفاقمه، وهو ما قد يتسبب بدوره في توسيع نطاق إنتاج المخدِّرات والاتِّجار بها.

عدم فهم العلاقة بين المخدِّرات والفساد

تركز دراسات عديدة على أحداث أو مناطق جغرافية محدَّدة؛ وتستند دراسات أخرى إلى التصورات بشأن الفساد. وفي حين أن لهذه النُّهج بعض مواطن القوة، فهي تُبرِز ندرة البيانات عن الصلات القائمة بين المخدِّرات والفساد على نطاق البلدان. فعلى سبيل المثال، في حين يُتوقع، بديهيًّا، وجود ذلك الارتباط، لا يُعرف من حيث البحوث سوى القليل عن الطريقة التي تتفاعل بها أنواع الفساد المختلفة مع أسواق المخدِّرات والهياكل السياسية؛ كما أن طريقة الترابط بين الفساد والعنف بحاجة هي أيضاً إلى مزيد من البحث.

الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة: حركة طالبان لا تزال مستفيدة

إن ضلوع حركة طالبان في تجارة المخدِّرات موثَّق توثيقاً جيداً. فهي تفرض الضرائب على الكيانات الضالعة في إنتاج الأفيونيات وصنعها والاتِّجار بها بطريقة غير مشروعة في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، فإن القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تتضمن عدداً من قادة حركة طالبان المتهمين بالضلوع بشكل مباشر في الاتِّجار بالمخدِّرات.

ويقدِّر المكتب أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدول جمعت نحو ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ من تجارة الأفيونيات الأفغانية غير المشروعة في شكل ضرائب مفروضة على زراعة خشخاش الأفيون والاتِّجار بالأفيونيات. بيد أن إجمالي الدخل المتصل بالمخدِّرات قد يكون أعلى من ذلك. وحسب لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، يُقدَّر إجمالي الدخل السنوي لحركة طالبان بنحو ٤٠٠ مليون دولار، يُحتمل أن يكون نصفها مستمَدًّا من اقتصاد المخدِّرات غير المشروعة.

دور حركة القوات المسلحة الثورية في كولومبيا في تجارة المخدِّرات

يعود ضلوع حركة القوات المسلحة الثورية في كولومبيا في الاتِّجار بالمخدِّرات إلى عقود عديدة. ففي أوقات مختلفة، وفَّرت هذه الحركة الأمن لمحاصيل الكوكا، وفرضت الضرائب على إدخال السلائف الكيميائية واستخدام مهابط الطائرات، وباعت عجينة الكوكا، وانخرطت في تجارة الكوكايين داخل المنطقة.

وقد وافقت الحركة في عام ٢٠١٦ على وقف مشاركتها في تجارة المخدِّرات بعد توقيع اتفاق السلام مع الحكومة.

ضعف الأدلة التي تثبت تورط جماعات أخرى

تربط تقارير إعلامية وبعض الأدلة المستمدة من مصادر رسمية بين عدد آخر من الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول وتجارة المخدِّرات. فعلى سبيل المثال، تدَّعي تقارير إعلامية أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات المسلحة في العراق والجمهورية العربية السورية ينتج ويستهلك أقراص "الكبتاغون" — وهي عادةً عبارة عن الأمفيتامين المخلوط بالكافيين. وتعمل الجماعة في منطقة يُحتمل أن تكون مركز صنع، حسب بيانات المضبوطات، ولكن لم تظهر أدلة قاطعة حتى الآن بالنظر إلى وجود جماعات أخرى أيضاً تعمل في المنطقة نفسها.

وأفادت تقارير بأن جماعة بوكو حرام أيضاً تساعد المتَّجرين بالمخدِّرات على تهريب الهيروين والكوكايين عبر غرب أفريقيا. وخلال المحاكمة التي أُجريت لأعضاء في جماعة بوكو حرام في تشاد، استمعت محكمة الاستئناف إلى ما يفيد بأن كميات كبيرة من المؤثرات العقلية قد جرى استرجاعها، وأن الأعضاء في جماعة بوكو حرام يضلعون بانتظام في الاتِّجار بتلك المواد واستهلاكها. وبالاتجاه شمالاً، تشير بعض الأدلة إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يضلع في الاتِّجار بالقنَّب والكوكايين، أو على الأقل في حماية المتَّجرين، وإن بدا أن إجمالي إيراداته من قطاع المخدِّرات متواضع نسبيًّا.

الإيرادات المتأتية من المخدِّرات مصدر رئيسي بالنسبة إلى بعض الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول

ثمة أمور كثيرة تتوقف على الموقع الذي توجد فيه كل جماعة. فقد استفاد بعض هذه الجماعات من التمركز في مناطق تزدهر فيها محاصيل المخدِّرات. وتحتاج الجماعات التي تطمح إلى السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي إلى موارد مالية هائلة، وهي تعتمد على الجريمة المنظَّمة وتجارة المخدِّرات غير المشروعة لتمويل طموحاتها.

واحد من بين عدة مصادر إيرادات لمعظم الجماعات

تَبْرع الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في الاستفادة من تعدد مصادر الإيرادات. فإذا جفت أرباح المخدِّرات، قد تنتقل الجماعات إلى الابتزاز، أو الاختطاف طلباً للفدية، أو السطو على المصارف، أو بيع الموارد الطبيعية، أو بيع التحف الثقافية. بيد أن الجماعات التي تهدف إلى مجرد شن هجمات صادمة على المدنيين يمكنها أن تفعل ذلك باستثمارات مالية ضئيلة.

تباين كبير في التقديرات بشأن أموال الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول

لا توجد بيانات موثوقة تُذكر من أجل تقدير إجمالي ثروة الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، مما يصعِّب تقدير أهمية تجارة المخدِّرات. وقد حاولت مجلة فوربس إنترناشونال تجميع قائمة، بيد أن تقديرات إيرادات الجماعات العشر الأكثر ثراءً (نحو ٥ بلايين دولار مجتمعةً) كانت تنطوي على أخطاء بالغة بحيث تراوحت بين ٢٥ مليون دولار وبليونْ دولار للمجموعة الواحدة.

محدودية الأدلة بشأن المخدِّرات والإرهاب والتمرد

يتعقب معظم العمل المضطلَع به في هذا المجال عدداً صغيراً من الجماعات، أو يستند إلى مصادر لها مصلحة في تأكيد بعض الصلات أو الانتقاص منها. ومعظم المعلومات المتعلقة بالإرهاب تجمعها وكالات الاستخبارات وتتسم بالسرّية، مما يعني أن على الباحثين الاعتماد على التقارير الإعلامية والدراسات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر.

مقدمة

يشكل هذا الكتيِّب، رغم تقديمه كمنشور قائم بذاته، الجزء الخامس من تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٧. وهو يتحرى عن الصلة بين مشكلة المخدِّرات وأربعة من المجالات التي تثير القلق على الصعيد الدولي — وهي الجريمة المنظَّمة، والتدفقات المالية غير المشروعة، والفساد، والإرهاب/التمرد. ويستند النقاش إلى البحوث التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة وطائفة واسعة من المصادر الخارجية لتوفير تقييم محدَّث لهذه العلاقات المعقدة.

ويسلط الكتيِّب الضوء على المواضع التي تنقصنا فيها المعرفة، ويقدم أفكاراً حول المجالات التي تستحق إجراء المزيد من البحوث بشأنها. وهو يبدأ برسم الخطوط العريضة للتحول في الجريمة المنظَّمة ذات الصلة بالمخدِّرات، بدءاً بتفكيك العصابات الكولومبية في تسعينيات القرن العشرين وانتهاءً باستعمال الطائرات الموجَّهة وظهور المنظمات الشبكية في السنوات الأخيرة. من بعد ذلك، يتم تحليل تبعات أموال المخدِّرات في النظام الدولي. ثم ينتقل الكتيِّب إلى مناقشة الطرائق التي تعزِّز بها تجارة المخدِّرات والفساد أحدهما الآخر. وأخيراً، يناقش الكتيِّب على نحو معمَّق مدى استفادة جماعات مثل حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية من أموال المخدِّرات، إلى جانب إجراء تحليل أوسع نطاقاً للروابط بين الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من جهة والعنف وتجارة المخدِّرات غير المشروعة من جهة أخرى.

ألف- مشكلة المخدِّرات والجريمة المنظَّمة

توجد جماعات الجريمة المنظَّمة في أجزاء مختلفة من العالم منذ قرون،[١][٢][٣] وهي تضلع في تجارة المخدِّرات الدولية منذ نحو ١٠٠ عام.[٤][٥] وعلى مدى هذا الوقت، شهدت عملياتها وهياكلها تحولاً بفعل التكنولوجيا والتشريعات والتحولات في السياسة؛ وقد ظهرت ثم اختفت العديد من أسوأ عصابات الاتِّجار بالمخدِّرات سمعةً.

ويبدو أن أهمية الاتّجار بالمخدِّرات بالنسبة إلى الجريمة المنظَّمة بلغت ذروتها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت "فرص تجارية" جديدة بعد ذلك. وهناك العديد من الأنشطة الحالية لجماعات الجريمة المنظَّمة التي ربما لم تكن موجودة قبل عدة عقود. ومع ذلك، يمكن للاتّجار بالمخدِّرات أن يكون بمثابة الحاضنة لتطور جماعات الجريمة المنظَّمة. وفي أوقات أخرى، ربما يكون أيضاً نشاطاً تضطلع به جماعات الجريمة المنظَّمة بعد ترسُّخها في أسواق أخرى غير مشروعة.

ومن منظور عام، لا تزال المخدِّرات تضطلع بدور مهم بالنسبة إلى جماعات الجريمة المنظَّمة التي وجدت طرائق جديدة لتهريب وبيع منتجاتها، وإخفاء أرباحها، وتخويف منافسيها، والتأثير على الساسة، والقضاء على أعدائها.

(١) Cyrille Fijnaut, "Searching for organized crime in history", *The Oxford Handbook of Organized Crime* (Oxford University Press, 2014), pp. 53-95.

(٢) David E. Kaplan and Alec Dubro, *Yakuza: Japan's Criminal Underworld* (Berkeley, University of California Press, 2012), pp. 18-21.

(٣) Jason Sardell, "Economic origins of the mafia and patronage system in Sicily", BSc project, Worcester Polytechnic Institute, 13 March 2009.

(٤) Fijnaut, "Searching for organized crime in history".

(٥) Michael Koutouzis and Pascale Perez, *Atlas Mondial des Drogues*, Observatoire Géopolitique des Drogues (Paris, Presses universitaires de France, 1996).

ما هي الجماعة الإجرامية المنظَّمة؟

"جماعة محددة البنية، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتقوم معاً بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة ... من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى."

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠.

التحول الكبير للجريمة المنظَّمة في العقود الأخيرة

جماعات الجريمة المنظَّمة تقتنص فرصاً جديدة

طالما امتلكت جماعات الجريمة المنظَّمة الدهاء الذي يمكِّنها من التكيف مع التغيرات. فقد اعتبرت أن كل شيء من التزييف والاحتيال إلى الاختطاف والاتّجار يندرج ضمن مجالات عملها المباحة. ولعل أبرز مثال على هذه المرونة التنوع الذي اتسمت به الجريمة المنظَّمة بعد انتهاء حظر الكحول في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٣. فقد سعت الجماعات الإجرامية التي استغلت الحظر من أجل جني الربح في عشرينيات القرن العشرين إلى اقتناص "فرص تجارية" جديدة في طائفة واسعة من القطاعات الواعدة بالربح في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبالمثل، بعد تضييق الخناق على جماعات الجريمة المنظَّمة في أجزاء مختلفة من العالم في تسعينيات القرن العشرين (انهيار عصابتيْ ميدلين وكالي في كولومبيا، على سبيل المثال؛ والقبض على كبار رؤساء العصابات في الولايات المتحدة وإيطاليا، إلخ)، ظهرت جماعات جديدة ذات مجالات أنشطة أكثر تنوعاً شملت الجريمة البيئية، والجريمة السيبرانية، وسرقة الهوية، وتهريب المهاجرين، وغسل الأموال. وهناك الكثير من الأنشطة الحالية لجماعات الجريمة المنظَّمة لم تكن موجودة أصلاً في أوائل التسعينيات من القرن العشرين.

وفي بعض الحالات، تمكنت جماعات الجريمة المنظَّمة من التربُّح من النظم الرقابية الأكثر صرامة. فعندما تصدر إحدى الحكومات تشريعات لمراقبة النفايات الخطيرة مثلاً، يمكن لجماعات الجريمة المنظَّمة أن تهيئ لنفسها دوراً بتقديم خدمة

أرخص عن طريق الالتفاف على هذه المعايير الجديدة. وينطبق الأمر نفسه على النظم الرقابية التي تهدف إلى حماية الحياة البرية والتراث الثقافي والملكية الفكرية.

وبصفة عامة، تتجلى قدرة جماعات الجريمة المنظَّمة على التحول بين الأسواق غير المشروعة في كون كثير من هذه الجماعات يعمل بالفعل في أكثر من قطاع واحد. ففي المكسيك، على سبيل المثال، هناك عدة جماعات رئيسية تدير أنشطة تشمل قطاعات تجارية متعددة.(٦)

وفي السنوات الأخيرة، زاد التنوع في أوساط الجماعات الإجرامية، بما فيها المتَّجرون بالمخدِّرات، بوتيرة سريعة. ففي عام ٢٠١٣، أشارت تقديرات مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) إلى أن أكثر من ٣٠ في المائة من جماعات الجريمة المنظَّمة العاملة في نطاق الاتحاد الأوروبي تضلع في أكثر من مجال إجرامي واحد؛ حيث فاقت النسبة ٥٠ في المائة لدى جماعات الاتّجار بالمخدِّرات. وبحلول عام ٢٠١٧، ارتفع الرقم إلى ٤٥ في المائة لدى جميع الجماعات، و٦٥ في المائة لدى الجماعات الضالعة في الاتّجار بالمخدِّرات. وتمارس ثلاثة أرباع جماعات الاتّجار بالمخدِّرات الاتّجار بأكثر من نوع من المخدِّرات. وتشمل الجرائم التي يتواتر ارتباطها بالاتّجار بالمخدِّرات في أوروبا تزييف البضائع، والاتّجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والاتّجار بالأسلحة.(٧)،(٨)

التحول الهيكلي لجماعات الجريمة المنظَّمة

تتسم الهياكل الهرمية بجانب ضعف رئيسي، إذ يمكن تفكيكها بسهولة عندما تكتشفها السلطات. وهناك بعض الجماعات الإجرامية الهرمية التي أعادت تشكيل هياكلها في العقود الأخيرة لتصبح منظمات شبكية. وفي الوقت نفسه، بدأت الجماعات الأصغر حجماً ذات التراتبيات الهرمية الأكثر مرونة في المشاركة في الاتّجار الدولي بالمخدِّرات، وذلك باستخدام التكنولوجيا في أحيان كثيرة لتقليص خطر الانكشاف.

ورغم أن معظم جماعات الجريمة المنظَّمة الدولية المحددة في الاتحاد الأوروبي لا تزال منظَّمة هرميًّا،(٩) يشير اليوروبول إلى ظهور اتجاه يبتعد عن الهياكل العمودية صوب الجماعات الإجرامية الأفقية التي تعمل وفق نموذج المنظمات الشبكية (هيكل خلوي وتراتبيات هرمية أقل صرامة أو ديمومة).(١٠) وقد مثَّلت الشبكات الإجرامية الفضفاضة من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من جماعات الجريمة المنظَّمة التي حددها اليوروبول في عام ٢٠١٧.(١١) ورغم وجود الشبكات الإجرامية الفضفاضة في جميع أسواق المخدِّرات، فهي حاضرة بصفة خاصة في الاتّجار بالقنَّب العشبي والمخدِّرات الاصطناعية، بما فيها المؤثرات النفسانية الجديدة.(١٢) وكثيراً ما يكون هذا النوع من الشبكات أخف حركة من الأنواع الأخرى ويمكن لأعضائها التواصل بشكل أسرع بما يجعلها شديدة الفعالية في تسليم البضائع ويجعل مهمة تعقُّبها أصعب.(١٣)،(١٤) وعند استهداف الأفراد، يمكن للجماعة أن تتشكل من جديد بسرعة استناداً إلى فاعلين جدد،(١٥) بما يكسبها درجة فائقة

(٦) Cameron H. Homes, *Organized Crime in Mexico* (Potomoc Books, University of Nebraska Press, 2014); George Philip and Suana Berruecos, eds., *Mexico's Struggle for Public Security* (Springer, June 2012); Jonathan D. Rosen and Roberto Zepeda, *Organized Crime, Drug Trafficking, and Violence in Mexico: The Transition from Felipe Calerdón to Enrique Peña Nieto* (Lexington Books, July 2016).

(٧) Europol, *SOCTA 2013: European Union Serious and Organised Crime Threat Assessment* (The Hague, 2013).

(٨) Europol, *SOCTA 2017: European Union: Serious and Organised Crime Threat Assessment* (The Hague, 2017).

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) *SOCTA 2013*.

(١١) *SOCTA 2017*.

(١٢) Wouter Vanhove and others, *Yilcan: Yield of Illicit Indoor Cannabis Plantations* (Gent, Academia Press, 2012).

(١٣) Vy Le, "Organised crime typologies: structure, activities and conditions", *Internal Journal of Criminology and Sociology*, vol. 1 (Lifescience Global, Mississauga, Ontario, 2012), pp. 121-131.

(١٤) Frederick Desroches, "Research on upper level drug trafficking: a review", *Journal of Drug Issues*, vol. 37, No.4 (October 2007), p.833.

(١٥) UNODC, *Results of a Pilot Survey of Forty Selected Organized Criminal Groups in Sixteen Countries* (September 2002).

من المرونة.[١٦] ويتجلى تجزُّؤ الأسواق الإجرامية مع ظهور المجموعات الإجرامية الصغيرة، بل وفرادى المتعهدين الإجراميين، بصفة خاصة في الأنشطة المضطلَع بها عبر الإنترنت، بما فيها الاتّجار بالمخدِّرات عبر الشبكة الخفية.[١٧] بيد أن من المؤكد أن الاتّجار بالمخدِّرات لا يقتصر على نوع وحيد من الجماعات الإجرامية. ذلك أن هناك جماعات تتسم بتراتبية هرمية صارمة،[١٨] مثل تلك الموجودة في المكسيك واليابان، وكذلك الاتحاد الروسي[١٩] إلى حد ما، لا تزال تضلع في تجارة المخدِّرات.

تحوُّل الجريمة المنظَّمة وأسواق المخدِّرات من خلال التكنولوجيا واللوجستيات

تخوض جماعات الجريمة المنظَّمة منافسة شرسة، ليس مع السلطات فحسب وإنما أيضاً مع منافسيها. وكما هي الحال بالنسبة إلى أي نشاط تجاري يتسم بمنافسة قوية، فإن على الجماعات الإجرامية الراغبة في الاحتفاظ بالريادة أن تسارع بتوظيف أحدث التكنولوجيات.

وطالما ركزت جماعات الجريمة المنظَّمة على التعجيل بنقل المخدِّرات باستخدام السفن والحاويات والطائرات، بل وبصنع الزوارق شبه الغاطسة الخاصة بها. ونتيجة لذلك، فهي تتمكن من نقل كميات أكبر من المخدِّرات على نطاق الكرة الأرضية.[٢٠]

وقد أتاحت ثورة الاتصالات بالأجهزة المتنقلة فرصاً جديدة لتجنب المخاطر. فبدلاً من التواصل بصفة شخصية مع الزبائن، يمكن الآن لموزعي المخدِّرات أن يستعينوا بسعاة مغمورين لتحصيل المبالغ النقدية قبل أن يبلِّغوا الزبون من خلال رسالة نصية بمكان استلام مخدِّراته. وحتى عند الإمساك بالموزعين، فمن النادر أن يكون بحوزتهم ما يزيد على كمية صغيرة من أي مخدِّر بعينه، وهو ما يقلص بوضوح من "مخاطرهم التجارية".[٢١] وإضافةً إلى ذلك، يمكن للموزعين استخدام برامجيات التشفير لحماية اتصالاتهم وبياناتهم — وهي مشكلة بالنسبة إلى سلطات إنفاذ القانون تُفاقمها الشعبية المتزايدة للتشفير المدمج على الأجهزة المتنقلة.[٢٢] ونتيجة لذلك، تُعتبر قائمة بأرقام هواتف الزبائن المحتملين المحفوظة في هاتف خلوي أو بطاقة وحدة تعريف المشترك (SIM) الآن من الموجودات القيّمة التي يمكن أيضاً تداولها بين الجماعات الإجرامية.

وفي الآونة الأخيرة، تشير تقارير إلى أن عصابات الاتّجار بالمخدِّرات تخترق نظم إدارة الطائرات الموجَّهة المستخدمة في الولايات المتحدة لحفظ الأمن في الحدود المكسيكية،[٢٣] والنظم التي تستخدمها سلطات الميناء في أنتويرب لتعقُّب الحاويات.[٢٤] وأبرز اليوروبول الظاهرة الناشئة المتمثلة في

(١٦) Carlo Morselli, *Inside criminal networks* (2009); Toine Spapens, "Interaction between criminal groups and law enforcement: the case of ecstasy in the Netherlands" *Global crime*, vol. 12, No. 1 (2011), pp. 19-40; Paul A. C. Duijn, Victor Kashirin and Peter. M. A. Sloot, "The Relative Ineffectiveness of Criminal Network Disruption", *Scientific Reports*, *4*, 4238 (2014), p.1.

(١٧) *SOCTA 2017*.

(١٨) Le, "Organised crime typologies: structure, activities and conditions".

(١٩) في حالة جماعات الجريمة المنظَّمة الروسية، يتسم الهيكل التنظيمي بكونه هرمي وإن كان لامركزيًا حيث تتألف الجماعات في أحيان كثيرة من "ألوية" منفصلة وشبه مستقلة تعمل على نحو يكاد يكون مستقلاً بعضها عن بعض وإن عمدت غالباً إلى تجميع مواردها (Frederico Varese, professor of criminology at the University of Oxford, quoted in "Fortune 5: The biggest organized crime groups in the world", *Fortune* (September 14, 2014). متاحة في: http://fortune.com/2014/09/14/biggest-organized crime-groups-in-the-world/).

(٢٠) Damián Zaitch, *Trafficking Cocaine: Colombian Drug Entrepreneurs in the Netherlands*, Studies of organized crime, vol. 1 (The Hague, Kluwer Law International, 2002).

(٢١) Agnés Cadet-Taïrou and others, "Substances psychoactives, usagers et marchés: les tendances récentes (2015-2016)", *Tendances*, vol. 8, No. 115 (December 2016).

(٢٢) Europol, IOACTA 2016: *Internet Organized Crime Threat Assessment* (The Hague, 2016).

(٢٣) "US border patrol drones hacked by drug cartels"، ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح في: www.hackread.com/us-border-patrol-drones-hacked-by-drug-cartels/.

(٢٤) "To move drugs, traffickers are hacking shipping containers"، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. متاح في:

قيام الجماعات الإجرامية بالاستعانة بقراصنة متخصصين، وهو يتوقع أن تتزايد أهمية تلك الأنشطة.[٢٥]

والشبكة الخفية، التي لا تزال سوقاً متخصصة في السياق العالمي لكنها تملك إمكانات قوية للنمو، عبارة عن شبكة مشفَّرة حيث يمكن للمستعملين تبادل السلع والخدمات، سواء القانونية أم المحظورة، مع حجب هوياتهم. وتُرسَل المخدِّرات إلى مستعملي الشبكة الخفية بعد أن يسددوا ثمنها بعملة مشفَّرة مثل البت كوين. وتقلِّص خاصيتها القائمة على حجب الهوية مخاطر الاعتقال بالنسبة إلى الموزعين والمستعملين على السواء، كما أنها تقضي على عثرات أخرى مرتبطة بشراء المخدِّرات، مثل إمكانية الوقوع ضحية لأشكال أخرى من الجريمة في المناطق المجاورة حيث تشيع تجارة المخدِّرات.[٢٦]

وفي المرحلة الحالية، لا تمثِّل الشبكة الخفية سوى نسبة مئوية ضئيلة من مبيعات المخدِّرات. وعادةً ما يتمثل المشترون في متعاطي المخدِّرات للأغراض الترويحية الذين غالباً ما يشترون القنَّب والإكستاسي والكوكايين ومختلف أنواع المهلوِسات والمؤثرات النفسانية الجديدة. ويقلُّ ميلهم إلى طلب الهيروين والميثامفيتامين.[٢٧] بيد أن مشتريات المخدِّرات عبر الشبكة الخفية تشهد نمواً سريعاً في بعض البلدان،[٢٨] كما أن تعاملاتها المباشرة تختصر العديد من الروابط على امتداد سلسلة الإمداد.[٢٩] وقد خلصت دراسة لما يسمى "الأسواق المشفَّرة" إلى أن نحو ربع إجمالي إيراداتها، سواء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان متأتياً من معاملات تفوق قيمتها ١ ٠٠٠ دولار، بما يوحي بأن بعض المشتريات موجَّهة نحو التوزيع خارج نطاق الإنترنت.[٣٠]

وفي حين أن الاتّجار بالمخدِّرات عبر الشبكة الخفية لا يزال صغير الحجم نسبياً ويتركز في البلدان المتقدمة النمو، فإنه يشهد نمواً سريعاً ولديه الإمكانات لأن يقلِّص بدرجة كبيرة الحاجة إلى شبكات توزيع المخدِّرات التي تتسم بكبر حجمها وكثافة موظفيها، العاملة منذ عقود في المدن على نطاق العالم. وإذا تحقق ذلك، فسيصعب التنبؤ بالنتائج. فعلى سبيل المثال، من غير المحتمل أن تتغير المساحات الحالية المزروعة بالمخدِّرات النباتية. لكن على مستوى التوزيع، قد يجد تجار المخدرات في الشوارع أنفسهم في منافسة عنيفة من أجل قاعدتهم المنكمشة من الزبائن، أو قد يتطلعون إلى طرائق بديلة لكسب المال. وبينما قد يقلُّ حجم العنف في تجارة المخدِّرات الرئيسية (العلاقة بين المورِّد والزبون) مع انتشار مشتريات المخدِّرات بدون كشف الهوية، فإن من غير الواضح ما إذا كان هذا سيؤدي في النهاية إلى تزايد الجرائم أو تناقصها.

تطور الروابط بين الجريمة المنظَّمة والاتّجار بالمخدِّرات

حدث معظم التزايد في جماعات الجريمة المنظَّمة وفي ضلوعها في الاتّجار بالمخدِّرات على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.[٣١] وفي حين كان لا يزال هناك بعض الأفراد الضالعين في تجارة المخدِّرات غير المشروعة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، فقد أصبحت الجماعات مهيمنة في الثمانينيات عندما أصبحت الأعمال تتسم على نحو متزايد بكونها عابرة للحدود ومعقدة.

وشهدت التسعينيات من القرن العشرين مرحلة جديدة مع انهيار عصابة ميدلين القوية في عام ١٩٩٣ والقضاء على عصابة كالي في عام ١٩٩٥ بما أدى إلى محو الجماعتين اللتين

---

https://motherboard. vice.com/en_us/article/how-traffickers-hack-shipping-containers-to-move-drugs.

(٢٥) *"Police warning after drug traffickers' cyber-attack"*، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، BBC News. متاح في: http://www.bbc.com/news/world-europe-24539417.

(٢٦) Cadet-Taïrou and others, "Substances psychoactives, usagers et marchés: les tendances récentes".

(٢٧) Global Drug Survey 2016 and Global Drug Survey 2015. متاح في: www.globaldrugsurvey.com.

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) James Martin. "Lost on the Silk Road: online drug distribution and the 'cryptomarket'". *Criminology and Criminal Justice*, vol. 14, No. 3 (2014), p.362.

(٣٠) Kristy Kruithof and others, *Internet-facilitated Drugs Trade: An Analysis of the Size, Scope and the Role of the Netherlands*, Research Report Series (Santa Monica, California, Rand Corporation, 2016).

(٣١) David F. Musto, *The American Disease – Origins of Narcotic Control* (Oxford University Press, 1987).

كانتا تسيطران على معظم تجارة الكوكايين الدولية.[٣٢] ومهّد سقوط العصابتين الكولومبيتين لسلسلة من التغييرات في مشهد الاتّجار بالمخدِّرات خلال تسعينيات القرن العشرين، بما في ذلك ظهور جماعات أصغر حجماً. وفي حين ثبتت فعّالية تلك الجماعات في الاتّجار بالمخدِّرات، فإنها، بصفتها تلك، شكّلت تهديداً مباشراً أقل شأناً على الدولة.

وفي ميانمار، كان جيش مونغ تاي يسيطر على الجزء الأكبر من إنتاج الهيروين وتصديره إلى بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا،[٣٣] قبل حلّه في عام ١٩٩٦.[٣٤] وأدى هذا إلى تعطيل سلسلة الإمداد التي أرساها عن طريق هونغ كونغ، الصين، ومقاطعة تايوان الصينية، ومن هناك إلى الأسواق في أمريكا الشمالية.[٣٥] وفي أسواق المقصد والعبور، اعتُقل أيضاً عدد ممن يُطلق عليهم "الرؤساء الكبار" للجريمة المنظَّمة في إيطاليا والولايات المتحدة خلال ذلك العقد. وكان هؤلاء يسيطرون في السابق على الجزء الأكبر من الاتّجار بالمخدِّرات في بلدانهم.[٣٦] وبعد هذه التدابير التي عرقلت جماعات الجريمة المنظمة، ظهرت جماعات أصغر حجماً، بعضها منبثق عن الجماعات المفككة. واستمر كثير منها في الاعتماد على تجارة المخدِّرات، وإن بدا أن الأهمية الشاملة للمخدِّرات بدأت في التراجع عندما اكتشفت جماعات الجريمة المنظَّمة فرصاً تجارية جديدة أكثر ربحاً وأقل خطراً.

وبالمثل، بدا أن ظهور جماعات جديدة للجريمة المنظمة لدى الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين مهّد لتراجع أهمية تجارة المخدِّرات بالنسبة إلى جماعات الجريمة المنظَّمة. ذلك أن هذه الجماعات الجديدة لم تركز بصورة رئيسية في أي مرحلة من المراحل على الاتّجار بالمخدِّرات.[٣٧] ومع ذلك، أشارت دراسة عالمية النطاق أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة إلى أنه بحلول عام ٢٠٠٢، أشار نصف الجماعات الإجرامية الأربعين العاملة في البلدان المشمولة بالدراسة، وعددها ١٦ بلداً، إلى المخدِّرات غير المشروعة باعتبارها نشاطها الرئيسي.[٣٨]

لا تزال المخدِّرات سوقاً مهمة بالنسبة إلى الجريمة المنظَّمة

رغم التحولات التي شهدتها العقود الأخيرة والاتجاه صوب تنويع الجرائم، لا تزال سوق المخدِّرات تضطلع بدور رئيسي في أنشطة الجريمة المنظَّمة. ففي أوروبا، لا تشكل المخدِّرات غير المشروعة سوق الجريمة المنظمة الأكبر فحسب،[٣٩] وإنما أيضاً سوقاً تتسم بدرجة عالية من التعاون والتنافس بين جماعات الجريمة المنظَّمة على نطاق الانقسامات الوطنية واللغوية والإثنية.[٤٠]

(٣٢) Francisco E. Thoumi, *Debates y Paradigmas de las Poliíticas de Drogas en el Mundo y los Desafíos para Colombia* (Bogotá, Academia Colombiana de Ciencias Económicas, 2015).

(٣٣) United Nations office for Drug Control and Prevention (ODCCP), "Main centres of illicit opium production – Myanmar" in ODCCP Studies on Drugs and Crime, *Global Illicit Drug Trends 2001*, pp. 44-59.

(٣٤) Michael E. Brown and Sumit Ganguly, eds., Government Policies and Ethnic Relations in Asia and the Pacific, CISA Studies in International Security, in cooperation with the Pacific Basin Research Center (London, 1997); Global Security.org, Mong Tai Army (MTA). متاح في: www.globalsecurity/military/world/para.sua.htm؛ Mong Tai Army (MTA). متاح في: www.revolvy.com/main/index.php?s=Mong%20Tai%20Army.

(٣٥) Koutouzis and Perez, *Atlas Mondial des Drogues*; Paul B. States, *Global Habit – The Drug Problem in a Borderless World*, The Brookings institution (Washington D.C., 1996); David Amoruso, "The Golden Triangle: How triads cornered the heroin market" (16 June 2016). متاح في: http://gangstersinc.ning.com/profiles/blogs/the-golden-triangle-how-triads-cornered-the-heroin-market.

(٣٦) Koutouzis and Perez, Atlas Mondial des Drogues.

(٣٧) Vadim Volkov, "The Russian mafia; rise and extinction", The Oxford Handbook of Organized Crime, Letizia Paoli, ed. (Oxford University Press, 2014), pp. 159-176.

(٣٨) UNODC, Results of a Pilot Survey of Forty Selected Organized Criminal Groups in Sixteen Countries (September 2002).

(٣٩) SOCTA 2013.

(٤٠) Mangai Natarajan, Marco Zanella and Christopher Yu, "Classifying the variety of drug trafficking organizations", Journal of Drug Issues (2015), 409-430; François Farcy, "Renseignement criminel et lutte contre la criminalité

الشكل ١ – أهمية جماعات الجريمة المنظَّمة، الاتحاد الأوروبي

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، مقتبس من اليوروبول، *SOCTA 2017*.

وحدَّد اليوروبول نحو ٥٠٠ جماعة دولية للجريمة المنظَّمة تعمل في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧، أكثر من ٣٥ في المائة منها ضالعة في الاتّجار بالمخدِّرات – أي أكثر من النسبة العاملة في جرائم الممتلكات أو تهريب المهاجرين أو الاتّجار بالبشر أو الاحتيال الضريبي أو أي نشاط غير مشروع آخر.[٤١] ومقارنةً بجماعات الجريمة المنظَّمة العاملة في مجالات إجرامية أخرى، مثل الجرائم المالية والاقتصادية وجرائم الممتلكات والتزييف، فإن جماعات الجريمة المنظَّمة الضالعة في الاتّجار بالمخدِّرات تكون في الغالب أكبر حجماً.[٤٢]

ونتيجة للعولمة وإقامة شبكات عبر الحدود، خلص اليوروبول إلى أن الجماعات الإجرامية غير الأوروبية الضالعة في تجارة المخدِّرات في أوروبا تتشكل هذه الآونة من مواطنين من عدد كبير من البلدان، على الأرجح بلدان في أمريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي السابق وأفغانستان وباكستان وبلدان في شرق آسيا وفي شمال أفريقيا. ويتألف ما نسبته ٧٠ في المائة من جماعات الجريمة المنظَّمة في أوروبا من أعضاء من جنسيات مختلفة عديدة.[٤٣]

تدابير الدول من أجل التصدي لجماعات الاتّجار بالمخدِّرات

حفَّز ظهور منظمات قوية وذات تأثير سياسي للاتّجار بالمخدِّرات عبر الحدود في ثمانينيات القرن العشرين الحكومات الوطنية على التقيد بالتزامات قانونية دولية بمكافحة مثل تلك الأنشطة الإجرامية.

وتمثَّلت إحدى الأدوات الرئيسية التي اعتمدتها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، التي حذرت تحديداً من "الروابط بين الاتّجار غير المشروع وما يتصل به من الأنشطة الإجرامية الأخرى المنظَّمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدد استقرار الدول وأمنها وسيادتها". واتفقت الحكومات على طائفة عريضة من التدابير لمكافحة الاتّجار بالمخدِّرات، بما في ذلك تسليم المجرمين ومصادرة العائدات والمساعدة القانونية المتبادلة ومراقبة السلائف وتدابير مكافحة غسل الأموال وعمليات التسليم المراقَبة.

كما نصت اتفاقية سنة ١٩٨٨ على أن الجرائم الخطيرة مثل إنتاج المخدِّرات وصنعها ونقلها وبيعها واستيرادها وتصديرها هي من الجرائم التي تستلزم تسليم مرتكبيها،[٤٤] بما ينهي سنوات من الإفلات من العقاب، ويكبح قدرة رؤوس الإجرام على مواصلة عملياتهم من وراء جدران السجون المحلية. وفي القارة الأمريكية، قد يكون ذلك حفَّز جماعات الجريمة المنظَّمة على تعديل استراتيجياتها. فبدلاً من إرسال المخدِّرات مباشرةً إلى الوجهات النهائية المربحة حيث تُنْفَذ معاهدات تسليم المطلوبين، قد تكون بدأت الاستفادة من بلدان العبور التي يقل فيها احتمال تسليم المطلوبين، حتى إذا كانت الأسعار أدنى

organisée en Belgique", Revue Française de *Criminologie et de Droit Pénal*, No. 4, (2015), pp 3-40.

(٤١) *SOCTA 2017*.

(٤٢) *SOCTA 2013*.

(٤٣) *SOCTA 2013*.

(٤٤) تتضمن تلك الجرائم، المشمولة بالفقرة ١ من المادة ٣ من الاتفاقية، أنشطة مثل إنتاج المخدِّرات وصنعها ونقلها وبيعها واستيرادها وتصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١، والتوزيع غير القانوني للسلائف الكيميائية وكذلك غسل الأموال والأنشطة ذات الصلة؛ أما الجرائم غير المشمولة فهي تلك المرتبطة بشراء المخدِّرات أو حيازتها أو زراعتها من أجل الاستهلاك الشخصي.

والأرباح أقل. وقد غيَّر ذلك التدفقات الدولية لتهريب المخدِّرات وكذلك هياكل القوة لجماعات الجريمة المنظَّمة. فعلى سبيل المثال، قد تكون الجماعات الكولومبية تخلت عن النفوذ بما مكَّن جماعات الجريمة المنظَّمة المكسيكية من ملء الفراغ والتحول إلى عصابات قوية في مجال المخدِّرات. وربما هيأ التغير أيضاً فرصاً جديدة أمام الجماعات الأصغر حجماً للمشاركة، بما يوسِّع نطاق سلسلة الاتّجار بالمخدِّرات في بلدان العبور، وخصوصاً في أمريكا الوسطى ولاحقاً في أفريقيا حيث جلبت جماعات الاتّجار بالمخدِّرات عدم الاستقرار والعنف.

الجدول ١- جماعات الجريمة المنظَّمة الناشطة في أسواق المخدِّرات غير المشروعة في أوروبا

	أدلة قوية على ضلوع جماعات الجريمة المنظَّمة من بلدان/مناطق محددة	**أدلة محدودة على ضلوع جماعات الجريمة المنظَّمة من بلدان/مناطق محددة**
الهيروين	ألبانية، بلقانية، تركية، أفريقية	بلغارية، رومانية، شرق أوروبية أخرى، بريطانية، هولندية، عصابات المافيا الإيطالية، إيطالية أخرى، ليتوانية، عصابات الدراجات النارية، شرق أوسطية، آسيوية أخرى، شمال أفريقية
الكوكايين	كولومبية، أفريقية، ألبانية، إيطالية (ندرانجيتا)، إسبانية	بريطانية، فنلندية، فرنسية، إيطالية أخرى، عصابات الدراجات النارية، غرب أوروبية أخرى، بلقانية، بلغارية، رومانية، روسية/جورجية، مكسيكية، شمال أفريقية، جنوب أمريكية
القنَّب	ألبانية، صينية، هولندية، شمال أفريقية، آسيوية أخرى، إسبانية	أفريقية، روسية/جورجية، تركية، عصابات المافيا الإيطالية، بريطانية، فنلندية، فرنسية، أيرلندية، عصابات الدراجات النارية
مخدّرات أخرى غير مشروعة	بريطانية، هولندية، ليتوانية، شرق أوروبية أخرى	بريطانية، فنلندية، عصابات الدراجات النارية، غرب أوروبية أخرى، ألبانية، روسية/جورجية، تركية، صينية، آسيوية أخرى

المصدر: Ernesto U. Savona and Michele Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*, Final Report of Project OCP – Organised Crime Portfolio (Trento, Transcrime, Università degli Studi di Trento, 2015).

الصلة بين الجريمة المنظَّمة والمخدّرات في ألمانيا

نسبة الجماعات الضالعة في المخدِّرات غير المشروعة الملاحَقة في إجمالي جماعات الجريمة المنظَّمة الملاحَقة، ألمانيا، ٢٠٠٩-٢٠١٥*

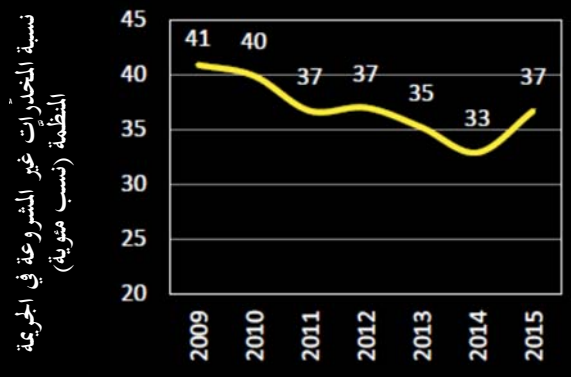

* بقي العدد الإجمالي للملاحقات ضد جماعات الجريمة المنظَّمة مستقرًا نسبيًا في السنوات الأخيرة: ٥٧٩ ملاحقة في عام ٢٠٠٩، و٥٦٦ ملاحقة في عام ٢٠١٥.

المصدر: BKA, "Organisierte Kriminalität: Bundeslagebild, 2015".

نسبة جرائم المخدِّرات في جميع الجرائم المبلَّغ عنها وفي جميع الملاحقات المتصلة بجماعات الجريمة المنظَّمة، ألمانيا، ٢٠١٤ و٢٠١٥

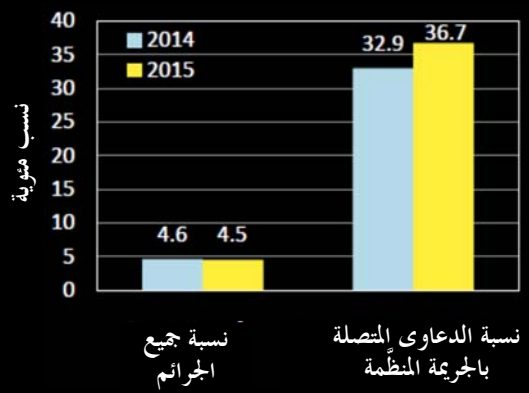

المصدر: BKA, "Organisierte Kriminalität, Bundeslagebild 2015"(and 2014); BKA, *Polizeiliche Kriminalstatistik: Bundesrepublick Deutschland – Jahrbuch 2015* (and 2014).

ومع ذلك، لا يزال الاتّجار بالمخدّرات النشاط الرئيسي الذي تتقاسمه جماعات الجريمة المنظَّمة في ألمانيا. ولا تزال أهمية المخدِّرات غير المشروعة في الدعاوى القانونية ضد جماعات الجريمة المنظَّمة أعلى بكثير (أعلى بثمانية أضعاف في عام ٢٠١٥) من أهميتها في إجمالي الجرائم المبلغ عنها.[د]

(ج) BKA, "Organisierte Kriminalität, Bundeslagebild 2015 and 2010". متاح في: www.bka.de.

(د) BKA, *Polizeiliche Kriminalstatistik: Bundesrepublick Deutschland – Jahrbuch 2014*, 62nd ed. (Wiesbaden, Kriminalistisches Institut, 2014).

وأدت النجاحات المسجلة على صعيد مكافحة الاتّجار بالمخدِّرات، الراجعة جزئيًّا إلى تحسّن التعاون الدولي، إلى تصاعد مستويات المخاطر، وحفّزت العديدَ من جماعات الجريمة المنظَّمة على البحث عن فرص بديلة من شأنها جذب قدر أقل من انتباه السلطات. ومن هذا المنطلق، استُحدثت أداة دولية جديدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة. ففي عام ٢٠٠٠، وُقِّعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، وتُسمَّى أيضاً اتفاقية باليرمو. واتفق الموقِّعون على تجريم المشاركة في جماعات الجريمة المنظَّمة، وغسل الأموال، والفساد، وعرقلة سير العدالة. ووسَّعت الاتفاقية إطار المساعدة القانونية والتعاون في مجال إنفاذ القانون وتسليم المجرمين، من الاتّجار بالمخدِّرات إلى جميع أشكال الجريمة المنظَّمة.

وبالتوازي مع ذلك، زادت الجهود المبذولة للتصدي لمشكلة المخدِّرات، ليس في جانب العرض فحسب وإنما في جانب الطلب أيضاً. فقد أكد الإعلان السياسي لسنة ١٩٩٨ وخطط عمله، والإعلان السياسي لسنة ٢٠٠٩ وخطة عمله، وكذلك الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية المعقودة في عام ٢٠١٦، على أهمية جهود خفض الطلب في إطار اعتماد نهج متوازن للتصدي لمشكلة المخدِّرات.

كما تسعى الحكومات الوطنية إلى التصدي للتكنولوجيا التي تسخِّرها منظمات الاتّجار بالمخدِّرات من خلال تحديث معاييرها بشأن قبول الأدلة الإلكترونية وتدريب موظفيها على كشف هذا النوع من الأدلة واستخدامه، والأخذ باستراتيجيات جديدة تستهدف تحديداً استعمال متَّجري المخدِّرات للوسائط الاجتماعية والإلكترونية.

بيد أنه يبدو أن حكومات عدّة بدأت في تحويل تركيزها من مراقبة المخدِّرات إلى طائفة أوسع من الأنشطة الإجرامية. ذلك أن تجارة المخدِّرات غير المشروعة يُنظر إليها على نحو متزايد باعتبارها نوعاً واحداً من الجرائم من بين أنواع كثيرة. ويزداد حجم الميزانيات المخصَّصة لمكافحة الإرهاب والاتّجار بالأشخاص والجريمة السيبرانية وغسل الأموال والفساد ومختلف الأشكال الأخرى للجرائم الاقتصادية. وبموازاة ذلك، تراجعت المساعدات الدولية المخصَّصة لأنشطة مكافحة المخدِّرات والتنمية البديلة؛ وهو أمر جدير بالملاحظة نظراً إلى استمرار تزايد المساعدات الإنمائية الشاملة منذ عام ٢٠٠٩.[٤٥]

باء- عائدات المخدِّرات والتدفقات المالية غير المشروعة

تتدفق البلايين من الدولارات بواسطة منظمات الاتّجار بالمخدِّرات كل عام، ويمكن لكيفية تصرفهم في هذه الأموال أن يكون لها أثر هائل على الاقتصادَيْن المحلي والعام. فقد تُهرِّب هذه المنظمات المبالغ النقدية إلى خارج بلدانها، أو تشتري العقارات أو تبيعها، أو تستثمر في نوادي القمار لأغراض غسل الأموال، أو تخفي أرباحها في مراكز مالية خارجية. ورهناً بالطريقة التي تختارها، يمكن أن تتمثل النتائج في تشويه أسعار الممتلكات، وإيجاد منافسة غير عادلة، وإبعاد المنشآت التجارية القانونية، وانتشار الفساد، وإفساد المناخ الجاذب للاستثمارات الدولية، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض سيادة القانون وزعزعة الاستقرار الاقتصادي.

ويقيِّم هذا القسم مقدار الأموال المتأتية من الجرائم المتصلة بالمخدِّرات، ويصف الكيفية التي توجِّه بها جماعات الاتّجار أموالها إلى داخل الاقتصاد الأوسع، وخصوصاً عندما ترسل أموالاً إلى الخارج، وعندئذ يُطلق عليها "التدفقات المالية غير المشروعة".

ويُعَدُّ فهم هذه العمليات عنصراً أساسيًّا في مكافحة الجرائم المالية والجرائم المتصلة بالمخدِّرات على حد سواء.

عائدات جرائم المخدِّرات

يُمكِّن قياس الأهمية المالية للأنشطة غير المشروعة من إجراء مقارنة بين الأنشطة الإجرامية على نطاق القطاعات. ويعادل مصطلح "العائدات" تعابير "المبيعات" و"حجم الأعمال" و"الإيرادات". وفي حالة المخدِّرات، فهو يمثِّل كمية المخدِّرات المبيعة مضروبةً في أسعار التجزئة ذات الصلة.

وتشير بعض التقديرات العالمية الأخيرة إلى أن مبيعات المخدِّرات مثَّلت ما يزيد بقليل على ربع إجمالي الإيرادات لدى جماعات الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية في عام ٢٠١٤، حيث تراوح النطاق الأقصى بين خُمس وثُلث تلك الإيرادات. وفي السنوات الأخيرة، يبدو أن الدخل المتصل بالمخدِّرات مثَّل ثاني أكبر مصدر للدخل — بعد تزييف طائفة واسعة من البضائع — لدى جماعات الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية على الصعيد العالمي.[٤٦]

(٤٥) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.16.XI.7).

(٤٦) استند ذلك إلى تقديرات الاتّجار بالمخدِّرات بواقع ٤٢٦ إلى ٦٥٢ بليون دولار من أصل إجمالي دخل الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية وقدره ١,٦ إلى ٢,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٤

عائدات المخدِّرات في البلدان الصناعية

كانت أموال المخدِّرات ثاني أكبر مصدر للإيرادات الإجرامية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا وإيطاليا، وذلك وفق تقديرات تعود للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ جمَّعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.(٤٧) فقد ظلت جميع الأنشطة الإجرامية الأخرى ضئيلة من حيث الإيرادات مقارنةً بالتهرب الضريبي، حسب الدراسة، التي تضمنت أيضاً بيانات مستمدة من أستراليا وألمانيا. وتشير البيانات إلى أنه إذا استُثني التهرب الضريبي، فإن المخدِّرات مثَّلت ما بين خُمس وربع إجمالي عائدات الجريمة في البلدان الستة مجتمعة خلال هذه الفترة. وبإدراج التهرب الضريبي، تظل المخدِّرات تمثل نحو ١٠ في المائة من إجمالي عائدات الجريمة.

وفي الاتحاد الأوروبي، تُقيَّم سوق المخدِّرات في عام ٢٠١٣ بنحو ٢٤,٣ بليون يورو في السنة.(٤٨) ووفقاً لدراسات قيَّمت سوق المخدِّرات في عام ٢٠١٠، كنسبة مئوية من الإنتاج الاقتصادي، كانت مبيعات المخدِّرات أقل أهمية في الاتحاد الأوروبي منها في الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠١٠، بلغ الإنفاق على المخدِّرات ٠,٢٣ في المائة (٢٧,٧ بليون يورو) من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي،(٤٩) مقارنةً بنسبة ٠,٧ في المائة (١٠٩ بلايين دولار) في الولايات المتحدة.(٥٠)

Channing May, "Transnational crime and the developing world", *Global Financial Integrity* (Washington D.C., March 2017).

(٤٧) UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*, Research report (October 2011), pp. 70-91.

(٤٨) النطاق: من ٢١ إلى ٣١ بليون يورو (European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA), *European Drug Report, Trends and Developments* (Lisbon, 2016)).

(٤٩) Savona and Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*.

(٥٠) Beau Kilmer and others, *What Americas Users Spend on Illegal Drugs: 2000-2010*, Research Reports Series, document No. RR-534-ONDCP (Santa Monica, California, Rand Corporation, 2014).

أهداف التنمية المستدامة: الغاية ١٦-٤

الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

يعكف المجتمع الدولي حاليًا على وضع مؤشرات لقياس الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك المتعلقة منها بقطاع المخدِّرات غير المشروعة.

ما تقوله الأمم المتحدة

تُعرَّف العائدات الإجرامية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية لسنة ٢٠٠٠، وكذلك في اتفاقية مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣، على أنها "أي ممتلكات متأتية أو متحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم".

وقد وُصف ذلك من قبل في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتّجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة ١٩٨٨ بأنه "أي أموال مستمدة أو حُصل عليها، بطريق مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣."

مفاهيم القياس: من عائدات المخدِّرات إلى التدفقات المالية غير المشروعة

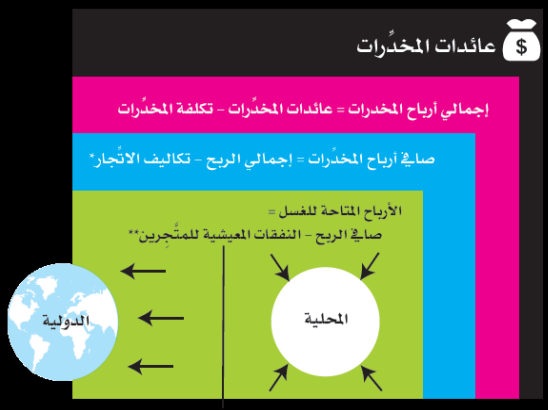

= التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدِّرات

* تكاليف النقل والوسطاء والرشاوى، إلخ.
** النفقات المعيشية والسلع الكمالية والسيارات، إلخ.

الجدول ٢- عائدات مبيعات المخدِّرات غير المشروعة وغيرها من الجرائم في بلدان صناعية مختارة، معبَّراً عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

		كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
	سنة التقدير	المخدِّرات	إجمالي الجرائم، باستثناء التهرب الضريبي	إجمالي الجرائم، بما فيها التهرب الضريبي
الولايات المتحدة	٢٠٠٠	٠,٧٪	٢,٣٪	٨,٠٪
المملكة المتحدة	١٩٩٦/٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٠,٥٪	١,٢٪[أ]	غير متاح
أستراليا	٢٠٠٣	٠,٣٪	١,٥٪	غير متاح
هولندا	٢٠٠٣	٠,٤٪	١,٧٪[ب]	٣,٥٪
ألمانيا	٢٠٠٧	٠,٤٪	١,٣٪	٢,٣٪
إيطاليا	٢٠٠٩	٠,٧٪	٧,٧٪	غير متاح
المتوسط غير المرجَّح		**٠,٥٪** (٠,٤٪-٠,٦٪)	**٢,٦٪** (٠,٦٪-٤,٦٪)	**٤,٦٪** (٢,٢٪-٧,٠٪)
المتوسط المرجَّح[ج]		**٠,٦٪** (٠,٥٪-٠,٧٪)	**٢,٥٪** (٠,٥٪-٤,٥٪)	**٥,٣٪** (٢,٩٪-٧,٧٪)

المصادر: UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*, Research report (October 2011). Based on: Peter Reuter and Edwin M. Truman, *"Chasing Dirty Money – the Fight against Money*

Laundering" (Washington D.C., 2004); ONDCP, *What America's Users Spend on Illegal Drugs* (Washington D.C., December 2001); Chris Groom and Tom Davies, "Developing a Methodology for Measuring Illegal Activity for the UK National Accounts", *Economic Trends,* No. 536, July 1998, pp. 33-71; Stephen Pudney, Celia Badillo, Mark Bryan, Jon Burton, Gabriella Conti, Maria lacovou, "Estimating the size of the UK illicit drug market", in Home Office, "Measuring different aspects of problem drug use: methodological developments", *Home Office Online Report* 16/06; Updates from an original paper undertaken by John Walker for the Australian Institute of Criminology in 1992, quoted in Brigitte Unger, *The Scale and Impacts of Money Laundering* (Cheltenham, Edward Elgar Publishing Company, 2007); FATF, Mutual Evaluation Report, February 2010 and International Monetary Fund, March 2010; International Monetary Fund, "Germany: Detailed Assessment Report on Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism", *IMF Country Report* No. 10/78 (Washington D.C., February 2010). Statistisches Bundesamt, Wiesbaden; Consiglio Italiano per le Scienze Sociali, *Il mercato illecito and SOS Impresa, XII Rapporto – Le mani della criminalità sulle imprese* (Rome, SOS, 27 January 2010).

(أ) تقدير جزئي لعدد محدود من الجرائم المختارة.

(ب) أُبلغ عن فئة مجمَّعة من الاحتيال والتهرب الضريبي فيما يخص هولندا؛ ومن أجل توفير تقدير لإجمالي الجريمة، باستثناء التهرب الضريبي، افتُرض أن هولندا لديها نفس التوزيع الموجود في ألمانيا.

(ج) نتائج البلدان مرجَّحة بناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩.

الجدول ٣- الإيرادات من الأسواق غير المشروعة كل عام (بلايين اليوروهات)

السوق غير المشروعة	سبعة بلدان في أوروبا الغربية[أ]	الاتحاد الأوروبي
المخدِّرات غير المشروعة	٢٠,٢	٢٧,٧
الاتّجار بالبشر	التقدير غير متاح سوى في عدد محدود من البلدان الأوروبية	
الاتّجار غير المشروع بالأسلحة النارية	–	٠,٤
التجارة غير المشروعة في منتجات التبغ	٥,٢	٩,٤
التزييف	٢١,٦	٤٢,٧
القمار غير القانوني	التقدير غير متاح سوى في عدد محدود من البلدان الأوروبية	
الابتزاز	التقدير غير متاح سوى في عدد محدود من البلدان الأوروبية	
الربا	التقدير غير متاح سوى في عدد محدود من البلدان الأوروبية	
الاحتيال بعدم دفع القيمة المضافة داخل الاتحاد الأوروبي	١٦,٩	٢٩,٣
سرقة الشحنات	٠,٣٦	٠,٤٢
المجموع	٦٤,٢	١٠٩,٩

المصدر: Savona and Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*.

(أ) إسبانيا، أيرلندا، إيطاليا، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة، هولندا.

الجدول ٤- مبيعات التجزئة للمخدِّرات غير المشروعة بوحدات العملة الثابتة، معبَّراً عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة و٢١ بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي

		١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
مبيعات المخدِّرات بالتجزئة بوحدات العملة الثابتة								
الولايات المتحدة	بالقيمة الثابتة للدولار في عام ٢٠١٠ (بالبلايين)	١٩٥	١٤٦	٩٥	١٠٨	١١٩	١٠٩	..
٢١ بلداً في الاتحاد الأوروبي*	بالقيمة الثابتة لليورو في عام ٢٠١٠ (بالبلايين)	..	..	١٣,١	١٥,٣	١٩,٢	١٩,٢	١٨,٠
مبيعات المخدِّرات بالتجزئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي								
الولايات المتحدة	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٢,٢٢	١,٥٧	٠,٩٠	٠,٨٥	٠,٨٣	٠,٧٤	..
٢١ بلداً في الاتحاد الأوروبي*	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	..	..	٠,٦٢	٠,٤٩	٠,٣٧	٠,٣٤	٠,٣٢

المصادر: حسابات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، استناداً إلى: Kilmer and others, *What America's Users Spend on Illegal Drugs: 2000-2010*؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)، قاعدة بيانات اليوروستات. متاحة في: http://ec.europa.eu/eurostat/data/database.

(أ) إسبانيا، إستونيا، أيرلندا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، تشيكيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة، النمسا، هنغاريا، اليونان.

ملحوظة: تشير النقطتان إلى أن البيانات غير متاحة.

وكان التقدير الخاص بعام ٢٠١٠ لدى الاتحاد الأوروبي يعادل تقريباً نحو ٢٥ في المائة من مجموع العائدات الإجرامية بما يجعل المخدِّرات ثالث أكبر مصدر للدخل المتأتي من الجريمة المنظَّمة هناك، بعد الاحتيال الضريبي والتزييف. وباستثناء الاحتيال الضريبي، مثَّلت المخدِّرات ٣٤ في المائة من إجمالي الإيرادات من الجريمة المنظَّمة في الاتحاد الأوروبي.(٥١)

كما زادت أهمية المخدِّرات، التي تمثِّل ٤٢ في المائة من إجمالي عائدات الجريمة المنظَّمة بعد استبعاد الاحتيال الضريبي،(٥٢) لدى سبعة من بلدان أوروبا الغربية – وهي إسبانيا وأيرلندا وإيطاليا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة وهولندا – مجتمعةً.

واستناداً إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (اليوروستات)، أنفقت الأسر المعيشية الأوروبية في ٢١ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما مجموعه ٢١ بليون يورو (٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) على المخدِّرات في عام ٢٠١٥. ويشير هذا التقدير، الذي يستند إلى أرقام من بلدان تمثِّل نحو نصف مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدى الاتحاد الأوروبي،(٥٣) إلى حدوث تراجع مقارنة بعام ١٩٩٥، عندما قُدِّرَ الإنفاق بنسبة ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.(٥٤) ولوحظ حدوث تراجع مماثل في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين؛ فقد تراجعت مبيعات المخدِّرات غير المشروعة من ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٠.

وتراجعت مبيعات المخدِّرات، معبَّراً عنها بوحدات العملة الثابتة، في الولايات المتحدة منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ولكنها زادت في أوروبا على مدى العقدين الماضيين. ويشير ذلك إلى أن التراجع الملحوظ في نسبة مبيعات المخدِّرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا هو نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أقوى في القطاعات الأخرى وليس لتراجع سوق المخدِّرات.

(٥١) Savona and Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) جميع البلدان الأوروبية باستثناء ألمانيا وإيطاليا وبولندا وفرنسا وكرواتيا ومالطة وهولندا.

(٥٤) قاعدة بيانات اليوروستات. متاحة في: http://ec.europa.eu/eurostat/data/database.

وقد زادت مبيعات المخدِّرات في البلدان الواحد والعشرين من بلدان الاتحاد الأوروبي بنحو ٥٠ في المائة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٨، وهو العام الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية. وما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥، تراجعت المبيعات بنحو ١٠ في المائة. وتراجعت المبيعات في إسبانيا والمملكة المتحدة (٠,٦ و٠,٤ في المائة، على التوالي، من الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ١٥ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥. وأُبلغ عن أكبر تراجع لدى قبرص. ويمكن أن يشير ذلك إلى وجود صلة بين مبيعات المخدِّرات والأزمة المالية. ومع ذلك، تشير التقديرات لدى اليونان إلى حدوث زيادة كبيرة في مبيعات المخدِّرات خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ (٣١ في المائة)، بما يشير إلى أن الأزمة المالية لم تكن بالضرورة العامل الحاسم في تفسير التغيرات التي طرأت على أسواق المخدِّرات. وفي الوقت نفسه، كانت مبيعات المخدِّرات أقل من ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥ لدى البرتغال والسويد وفنلندا ولكسمبرغ وليتوانيا والنمسا.[٥٥]

عائدات المخدِّرات في البلدان الرئيسية المنتجة للمخدِّرات

على عكس الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، حيث تمثِّل أسواق المخدِّرات نسبة ضئيلة من إجمالي الاقتصاد، كان الوضع مختلفاً تماماً في أفغانستان في المرحلة الراهنة وفي كولومبيا عند مطلع الألفية.

الشكل ٢- إنفاق الأسر المعيشية التقديري على المخدِّرات في ٢١ من بلدان الاتحاد الأوروبي

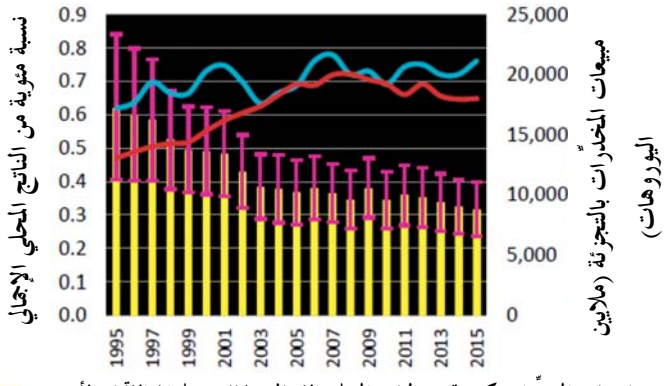

المصدر: EUROSTAT.

(٥٥) المرجع نفسه.

وفي أفغانستان، تقلَّبت القيمة الصافية لصادرات الأفيونيات بين ٧ في المائة و١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، وذلك وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة.[٥٦]

وفي كولومبيا، وفقاً لبعض الدراسات، تراجع الدخل غير المشروع من جميع الأنشطة الإجرامية (بما فيها المخدِّرات) بصفة مستمرة على مدى نحو عقدين. وتوازى التراجع في الدخل المتصل بالمخدِّرات في كولومبيا مع تناقص شامل في المساحة المزروعة بالكوكا — بنحو ٧٠ في المائة عن الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ — إلى جانب تراجع قوي في إنتاج الأفيون.[٥٧]

غسل أرباح المخدِّرات

تشير التقديرات إلى أن ما يزيد بكثير على نصف إجمالي الأرباح المتأتية من تجارة المخدِّرات يُوجَّه إلى غسل الأموال.

وفي أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، افترضت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أن ما بين ثلثي أموال المخدِّرات و٧٠ في المائة منها يجري غسله.[٥٨] واستندت الأرقام الواردة في دراسة فرقة العمل، وهي من بين أولى الدراسات التي تضع مثل ذلك التقدير، إلى مقابلات أُجريت مع خبراء في هذا المجال.

(٥٦) Afghanistan, Ministry of Counter Narcotics (MCN) and UNODC, *Sustainable Development in an Opium Production Environment – Afghanistan Opium Survey Report 2016* (Vienna, 2017)، وسنوات سابقة.

(٥٧) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦، وسنوات سابقة.

(٥٨) United Nations International Drug Control Programme (UNDCP), *Economic and Social Consequences of Drug Abuse and Illicit Trafficking*, UNDCP Technical Series No. 6 (Vienna, 1998); International Monetary Fund (IMF), "Financial system abuse, financial crime and money laundering – background paper" (12 February 2001).

الجدول ٥- تقديرات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للمبالغ العالمية المغسولة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين

تقدير مبيعات المخدِّرات في الأسواق الرئيسية (١٩٨٨)	١٢٤ بليون دولار
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (١٩٨٨)	٪٠,٨
النسبة المفترَضة التي تُغسل	٪٧٠-٣/٢
تقدير المبالغ المغسولة المتصلة بالمخدِّرات	٨٥ بليون دولار
نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (١٩٨٨)	٪٠,٥ من الناتج المحلي الإجمالي
النسبة التقديرية للمخدِّرات في إجمالي المبالغ المغسولة	٪٢٥
إجمالي المبالغ التقديرية المغسولة في عام ١٩٨٨	٣٤٠ بليون دولار
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	٪٢,٠ من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: *Economic and Social Consequences of Drug Abuse and Illicit Trafficking*, UNDCP Technical Series No. 6, Vienna 1998; International Monetary Fund, Financial System Abuse, Financial Crime and Money Laundering-Background Paper, February 2001.

وتتفق الاستنتاجات عموماً مع استعراض أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة للأدبيات في أستراليا وهولندا والولايات المتحدة في عام ٢٠١١.[٥٩] وقد استخدمت تلك الدراسات منهجيات مختلفة، بيد أن المتوسط العام لنسبة الأموال المتاحة للغسل ضمن عائدات الجريمة بلغ نحو ٧٠ في المائة، حيث أُفيد بأن الأرقام تراوحت بين ٣٩ في المائة و٨٣ في المائة.[٦٠] ويُغسل معظم هذه الأموال، وإن جاز إخفاء جزء صغير من المبالغ النقدية وتخزينه كي يُستعمل في مرحلة لاحقة.

واستحدثت دراسة أخرى لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نموذجاً أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتجارة الكوكايين: قُدِّرت الحصة المتاحة للغسل من كل من مبيعات التجزئة (العائدات) وإجمالي الأرباح بنسبة ٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.[٦١] بيد أن النسبة اتسمت بتباين كبير على امتداد سلسلة الإمداد. فعلى مستوى التجزئة، كان ما متوسطه ٤٤ في المائة من إجمالي الأرباح المتأتية من الكوكايين متاحاً للغسل؛ وارتفعت النسبة إلى ٩٢ في المائة على مستوى الجملة.

القطاعات التي تستثمر فيها الجريمة المنظَّمة أرباحها

- الأعمال التجارية التي تُستخدم فيها المبالغ النقدية
- القطاعات القائمة على التكنولوجيا المتدنية والكثيفة العمالة وغير الموجَّهة إلى التصدير
- القطاعات التي تنطوي على حيز كبير من الإدارة العامة و/أو الإعانات الحكومية
- القطاعات الخاصة بمناطق بعينها، مما قد يفيد و/أو يسهِّل سيطرة الجماعات الإجرامية على تلك المناطق
- القطاعات التي تتسم برقابة ضعيفة أو تكون في مرحلة التطور، وهو ما قد يعني ضعف الرصد أو المزيد من فرص الاختراق (على سبيل المثال، الطاقة المتجددة أو ألعاب الحظ)

(٥٩) UNODC, *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*, Research report (October 2011), pp. 70-91.

(٦٠) John Walker, "Estimates of the extent of money laundering in and through Australia," paper prepared for Australian Transaction Reports and Analysis Centre, (Queanbeyan, Australia, John Walker Consulting Services, September 1995); John Walker and Brigitte Unger, "Measuring global money laundering: the Walker gravity model", *Review of Law and Economics*, vol 5 (2009); Brigitte Unger, *The Scale and Impacts of Money Laundering* (Cheltenham, Edward Elgar Publishing Company, 2007); Douglas Farah, "Money laundering and bulk cash smuggling: challenges for the Mérida Initiative", Working Paper Series on U.S.-Mexico Security Cooperation, Woodrow Wilson Center for International Scholars/Trans-Border Institute, University of San Diego, May 2010); United States, ONDCP, *What America's Drug Users Spend on Illicit Drugs, 1988-2000*, (Washington D.C., 2001);

National Drug Intelligence Centre, National Drug Threat Assessment 2009, (Illicit Finance – Bulk Cash Smuggling) (Washington D.C. December 2008).

(٦١) *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*.

كما أشارت دراسة المكتب إلى أن الرقم تباين وفقاً للموقع. وعلى العموم، تراوحت نسبة إجمالي الأرباح المتاحة للغسل على مستوى الجملة بين ٨٧ و٩٤ في المائة، وعلى مستوى التجزئة بين ٣٢ و٥٠ في المائة، بين المناطق دون الإقليمية. وفي أمريكا الشمالية، كان نحو نصف إجمالي الأرباح المرتبطة بالكوكايين على مستوى التجزئة متاحاً للغسل؛ وفي أوروبا الغربية والوسطى، كانت النسبة أدنى بدرجة طفيفة (٤٤ في المائة). وأشارت هذه الأرقام إلى أن نسبة ٣٥ في المائة من الدخل المتأتي من مبيعات التجزئة الخاصة بالكوكايين في أمريكا الشمالية ونسبة ٢٦ في المائة منه في أوروبا الغربية والوسطى كانتا متاحتين لأغراض الغسل.[٦٢] وبالمثل، أشارت دراسة أجراها مركز البحوث المشترك المعني بالجريمة عبر الوطنية (Transcrime) على سبعة بلدان في أوروبا الغربية (إسبانيا وأيرلندا وإيطاليا وفرنسا وفنلندا والمملكة المتحدة وهولندا) إلى صورة مماثلة عموماً فيما يخص الهيروين على مستوى التجزئة. فقد قدَّرت الدراسة أن ما بين ٢٥ و٤٢ في المائة من إجمالي مبيعات التجزئة الخاصة بالهيروين في عام ٢٠١٠ كانت متاحة للاستثمار في الاقتصاد القانوني؛ أي بعبارة أخرى، كانت تلك الأموال متاحة للغسل.[٦٣]

الغسل عبر الحدود: التدفقات المالية غير المشروعة

ينفق متَّجرو المخدِّرات أرباحهم بطرق متنوعة — بدءاً من شراء السلع الكمالية مثل اليخوت والمجوهرات، وانتهاءً بالاستثمار في العقارات واستخدام المراكز المالية الخارجية. ويستخدم بعض المتَّجرين شبكات الغسل المدمَجة في هيكلهم التنظيمي الشامل ويوظِّفون المحاسبين والمحامين بطريقة مباشرة؛ وهناك جماعات أخرى تتجه إلى التعهيد لشبكات "مستقلة" تتخصص في إخفاء عائدات الجريمة. ومع التراجع البطيء في منظمات الجريمة ذات البناء الهرمي وظهور الهياكل الهرمية المرنة أو المربوطة شبكيًّا، فإن الاتجاه يميل صوب التعهيد الاحترافي.

(٦٢) المرجع نفسه.

(٦٣) Savona and Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*.

وفي حين يُغسل جزء من أموال المخدِّرات داخل البلد، يُخفى الجزء الآخر أو يعاد استثماره عبر الحدود بما يشكِّل التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالمخدِّرات. وهناك قدر محدود جدًّا من المعلومات حول نسبة ومستوى أرباح المخدِّرات التي تُغسل خارج البلد. وكما هي الحال بالنسبة إلى أي نشاط تجاري، من المرجح أن يعتمد ذلك على مجال التمتع بالأرباح والهوامش التي يمكن تحقيقها إضافةً إلى الأموال المتأتية.

واستناداً إلى نموذج استحدثه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة فيما يتعلق بسوق الكوكايين في عام ٢٠٠٩، يُقدَّر أن نحو ٣٠ في المائة من عائدات الكوكايين على الصعيد العالمي[٦٤] تحولت إلى تدفقات مالية غير مشروعة.[٦٥] وخلصت دراسة أخرى تستند إلى مقابلات أُجريت مع سجناء ضالعين في تجارة المخدِّرات في إيطاليا إلى نتيجة مماثلة حيث أشارت إلى أن نحو ثلث الأموال التي ينفقها متعاطو الكوكايين تُغسل عبر الحدود.[٦٦]

كيفية غسل اموال المخدِّرات

- المبالغ النقدية، بما فيها التهريب والتخزين
- الحوالة، وهي نظام غير رسمي لتحويل الأموال
- شراء العقارات وأنشطة البناء ذات الصلة
- الاستثمار في الأنشطة المدرّة للمبالغ النقدية مثل المطاعم ونوادي القمار والترفيه القائم على الدعارة ومحطات البنزين
- شراء السلع الكمالية مثل الفلل واليخوت والمجوهرات
- الاستثمار في المراكز الخارجية

(٦٤) خلص هذا النموذج إلى تقدير مماثل فيما يخص نسبة إجمالي الأرباح من الكوكايين المتحولة إلى تدفقات مالية غير مشروعة.

(٦٥) *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*.

(٦٦) Jonathan Caulkins and others, "Modelling the structure and operation of drug supply chains: the case of cocaine and heroin in Italy and Slovenia", *International Journal of Drug Policy* (Elsevier, 2016), pp. 64-73.

الجدول ٦– صافي الأرباح المتأتية من إمداد الهيروين في سبعة من بلدان أوروبا الغربية (بملايين اليوروهات)

	التجزئة		السوق الوسيطة		الجملة		المجموع	
	الأدنى	الأقصى	الأدنى	الأقصى	الأدنى	الأقصى	الأدنى	الأقصى
الإيرادات	٤,٥٦	٧,٦٠	٢,٧٨	٤,٦٢	٢,٢٧	٣,٧٥	٤,٥٦	٧,٦٠
إجمالي الأرباح	١,٧٧	٢,٩٧	٠,٥١	٠,٨٧	٠,٦٥	١,٠٩	٢,٩٣	٤,٩٤
صافي الأرباح (الأموال المتاحة للغسل)	٠,٠٨	١,٢٨	٠,٤٤	٠,٨٠	٠,٦٤	١,٠٨	١,١٦	٣,١٦
الهامش الصافي (نسبة الإيرادات المتاحة للغسل)	٪٢	٪١٧	٪١٦	٪١٧	٪٢٨	٪٢٩	٪٢٥	٪٤٢

المصدر: Savona and Riccardi, eds., *From Illegal Markets to Legitimate Businesses: the Portfolio of Organised Crime in Europe*.

ما هي التدفقات المالية غير المشروعة؟

كثيراً ما يُستخدم تعبير "التدفقات المالية غير المشروعة" في سياقات مختلفة حيث قد يرتبط بمعان وأهداف مختلفة.(أ) فقد ركزت الأدبيات المبكرة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة على هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية، وغضّت الطرف عن ما إذا كانت مصادر تلك الأموال مشروعة أو غير مشروعة. ويرى النقاد أن هذه المنهجية لا تقيس عمليات مثل الحوالات النقدية الكبيرة الحجم أو مدفوعات الحوالة أو المعاملات الأخرى المستكملة خارج نطاق النظام المالي الرسمي.(ب)، (ج)

وهناك نُهج أخرى تربط على نحو أكثر وضوحاً بين التدفقات المالية غير المشروعة ونتائج الأنشطة غير المشروعة أو تمويل الجريمة المنظَّمة والإرهاب. ويُعتبر التعريف الأشيع استخداماً في المرحلة الراهنة أن التدفقات المالية غير المشروعة تتأتى عندما تعبر العائدات المتصلة بالجريمة (بما فيها الأموال المكتسبة أو المحوَّلة أو المستخدمة على نحو غير قانوني) الحدود.

(أ) World Bank, *The World Bank Group's Response to Illicit Financial Flows: A Stocktaking* (March 22, 2016).

(ب) Volker Nitsch, "Trillion dollar estimate: illicit financial flows from developing countries", Darmstadt Discussion Papers in Economics, (December 2015)، متاح في: http://tuprints.ulb.tu-darmstadt.de/5437/1/ddpie_227.pdf.

(ج) Dev Kar and Joseph Spanjers, *Financial Flows from Developing Countries: 2004-2013* (Global Financial Integrity, December 2015).

بيد أن جماعات الاتّجار بالمخدِّرات التي تحاول غسل الأموال خارج بلدانها ستتحمل تكاليف من شأنها تقليص المبالغ الفعلية التي يمكن استثمارها مرة أخرى في الاقتصاد المشروع. ذلك أن العمليات الكبيرة الحجم التي يُتطلع من خلالها لغسل مئات الملايين من الدولارات يمكن أن تخضع لرسوم تتراوح ما بين ٥ و١٠ في المائة، وذلك وفق شهادة أدلى بها عميل سري لحساب إدارة إنفاذ القانون في الولايات المتحدة عمل كغاسل أموال لمصلحة عملية تهريب كبرى للكوكايين في كولومبيا وفنزويلا (جمهورية–البوليفارية).(٦٧)

وتشير الأمثلة من أفغانستان إلى أن من يستعملون نظام الحوالة غير الرسمي يُضطرون إلى دفع ما نسبته ١ إلى ٢ في المائة من إجمالي المبالغ المراد تحويلها.(٦٨)

الأثر الاقتصادي لأموال المخدِّرات

إن لتدفق أموال المخدِّرات من أيادي المتَّجرين، عبر الغاسلين، وأخيراً إلى الاقتصاد المشروع، آثاراً اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد.

فعلى المدى القصير، يمكن لعودة أموال المخدِّرات إلى الاقتصاد أن تعزز الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في المناطق المعنية بما يولِّد الوظائف والإيرادات. بيد أن الآثار الطويلة الأجل غالباً ما تكون سلبية، وخصوصاً عندما

(٦٧) Affidavit of Jaime X. Cepero, in Federal District Court of Massachusetts, 9 August 2013 (Melvin Soudijn and Peter Reuter, "Cash and carry: the high cost of currency smuggling in the drug trade", *Crime Law and Social Change*, vol. 66, No. 3 (Heidelberg, Springer, 2016), pp. 1-20).

(٦٨) المرجع نفسه؛ و Samuel Munzele Maimbo, "The money exchange dealers of Kabul, a study of the hawala system in Afghanistan", Working Paper No. 13 (World Bank, Washington D.C., 2003).

تشكّل العائدات المتصلة بالمخدِّرات حصة كبيرة نسبيًّا من الاقتصاد الإجمالي لأي مجتمع أو بلد. وضمن هذا السيناريو، يمكن لأموال المخدِّرات أن تؤدي إلى تضخم أسعار العقارات، وتشويه أرقام الصادرات، وإيجاد منافسة غير عادلة، وتكريس الاختلالات في توزيع الدخل والثروة،[٦٩] واستشراء الفساد. وفي سياق هذه العملية، قد تضطر المنشآت التجارية المشروعة، غير المستفيدة من الأموال غير المشروعة، إلى الخروج من السوق، وقد لا تُنفِّذ استثمارات مشروعة جديدة.[٧٠] ويساعد ظهور الاقتصاد غير المشروع على إضعاف سيادة القانون، وييسِّر الفساد، مما يوطد بدوره الحلقة الاقتصادية المفرغة.

وعندما تكون مبالغ كبيرة من الأموال غير المشروعة متاحة في اقتصاد ما، فإن بعض الكيانات المموَّلة على نحو إجرامي قد تستحوذ على بعض وظائف الإقراض. وفي مثل تلك الحالات، فإن الإجراءات الحكومية المصمَّمة لوقف تضخم الاقتصاد، مثل فرض سياسة نقدية تقييدية، قد لا تُكلَّل بالنجاح. وقد يستحث ذلك اتخاذ تدابير نقدية ومالية أكثر صرامة. ويمكن أن يؤدي غسل الأموال إلى تقلبات في أسعار الصرف والفائدة بسبب التدفقات الداخلة والخارجة غير المتوقَّعة لرؤوس الأموال، وجميعها عوامل غالباً ما تكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي ككل.[٧١]

كيفية تأثير أموال المخدِّرات على الاقتصاد

- **تشويه تخصيص الموارد من الاستثمارات ذات العائد المرتفع إلى الاستثمارات التي تتسم بتدنّي مخاطر اكتشافها(أ)**
- **تشويه الأسعار، بما فيها الأسعار في قطاع العقارات(ب)**
- **تشويه الصادرات وإيجاد مشاكل محتملة على صعيد الاستثمار والنمو الاقتصادي**
- **التسبب في المنافسة غير العادلة**
- **إبعاد الأنشطة المشروعة والتأثير سلباً في الاستثمار الأجنبي المباشر(ج)**
- **تعميق الفساد**
- **تكريس الاختلالات في توزيع الدخل والثروة(د)**

(أ) Bartlett, "The negative effects of money laundering on economic development", p. 30; *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*; INCB, Report of the International Narcotics Control Board for 2002, Sales No. E.03.XI.1, New York 2002.

(ب) *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*; Thoumi, *Illegal Drugs, Economy, and Society in the Andes*.

(ج) Christine Ebrahimzadeh, "Dutch disease: wealth managed unwisely", IMF (28 March 2012). متاح في: www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/dutch.htm.

(د) *World Drug Report 2012*; *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*.

وتشير الدراسات إلى أن تدفق الأموال المغسولة، بما فيها عائدات المخدِّرات، إلى الاقتصاد المحلي من جديد يرتبط بالتراجع في إجمالي معدلات النمو الاقتصادي السنوي،[٧٢] لا سيما في البلدان الأصغر حجماً والأقل تقدماً. ويشير أحد التقديرات، استناداً إلى دراسة أُجريت على ١٧ بلداً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى

(٦٩) *World Drug Report 2012*; *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*; IMF, *Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT) Report on the Review of the Effectiveness of the Program* (Washington D.C., May 2011), Unger, *The Scale and Impacts of Money Laundering*; Naím, Moisés, *Illicit: How Smugglers, Traffickers and Copycats are Hijacking the Global Economy* (London, William Heinemann, 2006); Francisco E. Thoumi, *Illegal Drugs, Economy, and Society in the Andes* (Washington D.C., Woodrow Wilson Press, 2003); International Narcotics Control Board (INCB), *Report of the International Narcotics Control Board for 2002* (New York, 2002); UNDCP, "The social impact of drug abuse", prepared for World Summit for Social Development, Copenhagen 6-12 March 1995; Lamond Tullis, "Illegal drugs in nine countries – socioeconomic and political consequences", report prepared for UNRISD and the United Nations University, published as *Unintended Consequences*; *Illegal Drugs and Drug Policies in Nine Countries* (Boulder, Colorado, Lynne Rienner, 1995); UNDCP, "Drugs and development", *UNDCP Technical Series*, No. 1 (Vienna, 1994); UNDCP, *Economic and Social Consequences of Drug Abuse and Illicit Trafficking*, *UNDCP Technical Series*, No. 6 (Vienna, 1998).

(٧٠) *Economic and Social Consequences of Drug Abuse and Illicit Trafficking*.

(٧١) *Estimating Illicit Financial Flows Resulting from Drug Trafficking and Other Transnational Organized Crime*.

(٧٢) Peter J. Quirk, "Money laundering: muddying the macroeconomy", *Finance & Development*, vol. 34, No. 1 (IMF, March 1997), pp. 4-9.

أن زيادة غسل الأموال بواقع بليون دولار يمكن أن تَحُدَّ من النمو الاقتصادي الشامل بواقع ما بين ٠,٠٣ و٠,٠٦ نقطة مئوية.[٧٣]

ما تقوله اتفاقيات الأمم المتحدة

"الاتّجار غير المشروع يدر أرباحاً وثروات طائلة تمكّن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية من اختراق وتلويث وإفساد هياكل الحكومات والمؤسسات التجارية والمالية المشروعة والمجتمع على جميع مستوياته".
ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدّرات والمؤثّرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

"إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظَّمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري".
تصدير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣).

"عملاً بالفقرة ١ من المادة ٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تنص على أن تؤدِّي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى الاتفاقية على نحو يتّسق مع مبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، ومع مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فإن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ينشئ [آلية] استعراض تنفيذ الاتفاقية".
الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وهناك عدة ملاذات ضريبية في جميع أنحاء العالم تضلع في أنشطة غسل الأموال — بنشاط أو غفلة — ويبدو أنها ازدهرت اقتصاديًّا، حيث اتّسع نطاق قطاعات الخدمات المالية لديها. بيد أن التحمل الدولي لتلك السلوكيات آخذ في التلاشي، وأُطلقت نداءات لوضع استراتيجيات لمنع ومكافحة جميع التدفقات المالية غير المشروعة.[٧٤] وتواجه المراكز المالية التي لا تتقيد بالقواعد والنظم الدولية عقوبات قانونية،[٧٥] وقد تُحرم في نهاية المطاف من سبل الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، مما يمكن أن تكون له عواقب سلبية على استقرارها الاقتصادي.

جيم- مشكلة المخدِّرات والفساد

هناك علاقة تعاضدية بين مشكلة المخدِّرات والفساد. فالفساد ييسِّر إنتاج المخدِّرات غير المشروعة والاتّجار بها، وهو ما يعود بدوره بالفائدة على الفساد.[٧٦] ويمكن لثروة وقوة بعض منظمات الاتّجار بالمخدِّرات أن تفوقا مثيلتيهما لدى الحكومات المحلية، بما يسمح لتلك المنظمات بشراء الحماية من موظفي إنفاذ القانون ومؤسسات العدالة الجنائية والساسة وقطاع الأعمال. ولدى قيامها بذلك، فهي تواصل تكريس الفساد. وسيادة القانون هي في آن ضحية وكذلك، إذا كانت ضعيفة بالفعل، عامل كامن يغذِّي هذه الدورة.

ورغم ذلك، أُجريت عدة محاولات لمعالجة العلاقة بين مشكلة المخدِّرات والفساد. وقد ركزت دراسات سابقة على أحداث أو مناطق جغرافية محددة، غير أنها نادراً ما اعتمدت نهجاً أوسع أو حاولت التعرف على عناصر المشكلة على نطاق سوق المخدِّرات غير المشروعة ككل. ويُعَدُّ الوصول إلى فهم أفضل لهذه العلاقة أمراً أساسيًّا، لا لمكافحة تجارة المخدِّرات غير المشروعة فحسب، وإنما أيضاً للحد من الفساد.

أهمية تقييم مستويات الفساد

طالما استفادت منظمتا المافيا كوزا نوسترا وندرانجيتا من الصلات السياسية الرفيعة المستوى في إيطاليا.[٧٧] وبصورة

(٧٣) Unger, *The Scale and Impacts of Money Laundering*.

(٧٤) إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور (قرار الجمعية العامة ١٧٤/٧٠، المرفق).

(٧٥) Brent. L. Bartlett, "The negative effects of money laundering on economic development", report for the Asian Development Bank (May 2002).

(٧٦) Franciso Thoumi, *Debates y Paradigmas de las Políticas de Drogas en el Mundo* (Bogotá, 2015).

(٧٧) Letizia Paoli, "Italian organised crime: mafia associations and criminal enterprises", *Global Crime*, vol. 6, No. 1 (Taylor & Francis Group, February 2004), pp. 19-31.

مماثلة، يُزعم أن بعض عصابات المخدِّرات المكسيكية استفادت من الحماية المقدَّمة من الشرطة المحلية والساسة المحليين.[٧٨] وفي غينيا-بيساو، راهن متَّجرو المخدِّرات الدوليون على دعم الشرائح النافذة ضمن الجهازيْن السياسي والعسكري لسنوات طويلة.[٧٩]

وكثيراً ما يُطلق على هذا النشاط اسم الفساد الرفيع المستوى. فهو يشمل عدداً صغيراً من كبار المسؤولين في الحكومة أو الشرطة أو الجمارك أو النظام القضائي المستهدَفين في معاملة تجارية بالرشاوى مقابل دعمهم السلبي أو النشط لتيسير أنشطة غير قانونية. وفي العديد من الحالات، يشكل الفساد الرفيع المستوى تهديداً على الدولة. ذلك أن الجماعات الإجرامية المنظَّمة تسعى إلى التأثير على نتائج العمليات الديمقراطية؛ على سبيل المثال، من خلال تمويل الحملات الانتخابية لمصلحة مرشحين محددين أو أحزاب سياسية محددة عن طريق "شراء الأصوات" أو الترويع أو إفساد المشاركين في العملية السياسية. وعلاوة على ذلك، يؤدي فساد النظام القضائي وغياب الحوكمة في السجون إلى إفلات نسبي من العقوبة.

وفي المقابل، في الاتحاد الأوروبي، يبدو أن الجزء الأكبر من الفساد المبلَّغ عنه يتم على مستوى منخفض، وذلك حسب أبحاث أجراها اليوروبول.[٨٠] ويبدو أن الفساد السياسي على مستوى الممثلين الوطنيين المنتخَبين أو رؤساء الهيئات نادر الحدوث. ومع ذلك، وجد اليوروبول أن الفساد في أوساط أعضاء مجلس المدينة ورؤساء البلديات وغيرهم من الساسة على المستوى المحلي أكثر شيوعاً، وخصوصاً في المدن الواقعة على الحدود البرية الشرقية للاتحاد الأوروبي.[٨١] وعلى العموم، خلص اليوروبول إلى أن جماعات الجريمة المنظَّمة الضالعة في الاتّجار بالمخدِّرات في أوروبا تعتمد على الفساد لتيسير أنشطتها المرتبطة بالاتّجار.[٨٢]

ولا يتضح دائماً أثر الفساد الرفيع أو المنخفض المستوى على استهلاك المخدِّرات ومستويات العنف على المستوى المحلي. ذلك أن العلاقة بالعنف غير مباشرة وغير مفهومة على نحو جيد. والعنف ليس دائماً نتيجة مباشرة للاتّجار بالمخدِّرات، كما يتضح من المستويات الشديدة التباين للعنف المسجَّلة على الصعيد العالمي في بلدان العبور أو الصنع الرئيسية.[٨٣] ومن الأمور المرتبطة بالسياق على نحو مماثل ما إذا كان تزايد الفساد أو تناقصه يعني قدراً أكبر أو أقل من العنف. ذلك أن نتائج الرشوة قد تختلف باختلاف الغرض الذي قُدِّمت من أجله. وعادةً ما يرتبط الفساد بضعف المؤسسات؛ كما أن أجهزة إنفاذ القانون الضعيفة هي بطبيعتها أقل قدرة على احتواء الجرائم العنيفة. وفي بعض البيئات، قد يؤدي التوازن الفاسد مؤقتاً إلى ظهور انطباع بتراجع العنف؛ بيد أن الآثار السلبية للفساد عموماً تتجلى في الأمد الطويل.

الفساد على امتداد سلسلة إمداد المخدِّرات

فيما يخص المنظمات الإجرامية، فإن النتائج المتوقعة لإفساد مؤسسة تابعة للقطاع العام تتباين رهناً بالمؤسسة المعنية. فعلى سبيل المثال، قد تسعى منظمة إجرامية إلى إفساد موظف جمركي لتسهيل عبور مخدِّرات — من خلال غضّ الطرف عند عبور شحنة ما أو من خلال إبلاغ المتَّجرين بعمليات التفتيش. وقد تُستهدف الشرطة من أجل الحصول على معلومات من داخل الجهاز بشأن العمليات المخطَّط لها من أجل حماية الأنشطة غير القانونية الجارية. ويمكن تقديم الرشاوى إلى القضاة والمدّعين العامّين أو التأثير عليهم بطريقة أخرى لتقويض تحريات الشرطة، أو التأثير على الشهود، أو اختصار مُدد الأحكام، أو منح معاملة خاصة في السجون.

(٧٨) Richard Snyder and Angélica Durán-Martinez, "Drugs, violence, and state-sponsored protection rackets in Mexico and Colombia", *Colombia Internacional*, No. 70 (Bogotá, Universidad de los Andes, July/Dec. 2009), pp. 61-91.

(٧٩) UNODC, *Transnational Organized Crime in West Africa: A Threat Assessment* (Vienna, February 2013); UNODC, *Drug Trafficking as a SecurityThreat in West Africa* (Vienna, November 2008).

(٨٠) EMCDDA and Europol, *EU Drug Markets Report 2016*, EMCDDA – Europol Joint publications (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2026), p. 38.

(٨١) *EU Drug Markets Report 2016*.

(٨٢) *SOCTA 2017*.

(٨٣) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦.

وهناك عوامل مختلفة قد تؤثّر على مستوى ضعف أي مؤسسة. فعلى سبيل المثال، إذا كان موظفو إنفاذ القانون والقضاة يتلقّون أجوراً تكاد لا تكفي لتأمين احتياجات أُسرهم، أو يعتقدون أنهم يحظون بمعاملة غير عادلة، فقد يكونون أكثر عرضة لتلقّي الرشاوى. وبالفعل، تشير البحوث إلى أن تصوُّر الموظف للكيفية التي يُعامَل بها قد يكون له تأثير أكبر على الثقافة التنظيمية للنزاهة مقارنةً بحجم الأجر نفسه.(٨٤)،(٨٥)،(٨٦)،(٨٧)،(٨٨) ومن بين العوامل المهمة الأخرى وجود آليات فعالة للمراقبة الداخلية، أو ثقافة تنظيمية قوية للأخلاقيات، أو وجود آليات للشفافية والمحاسبة تساعد على تعزيز الثقة العامة.

الازدهار والفساد وأسواق المخدِّرات

كثيراً ما تُعرَض الصلة بين الفساد والتنمية الاقتصادية باعتبارها غير متناظرة: كلما قلَّ مستوى التنمية زاد الفساد. وفي حين توجد أدلة على انطباق ذلك على الرشوة وأشكال أخرى من الفساد ذي المستوى المنخفض، فإن المعلومات أقل بشأن الفساد الرفيع المستوى عموماً.

وقد لا تتاح للاقتصادات الأقل تقدماً الموارد العمومية الوفيرة لبناء مؤسسات قوية وقادرة على مقاومة الفساد، بيد أن الفساد نفسه سيعرقل عملية توليد تلك الموارد وجمعها وتخصيصها. ذلك أن الفساد وأشكال الجريمة ذات الصلة مثل الابتزاز يثبط الاستثمار وريادة الأعمال وتكوين المنشآت التجارية (بما لذلك من شروط أساسية مثل سيادة القانون والشفافية الإجرائية)، وقد يكون مسؤولاً في نهاية المطاف عن عرقلة الازدهار والتنمية الاقتصادية.

---

(٨٤) "Fighting fraud in the Government", Austin Association of Certified Fraud Examiners. متاح في: www.acfe.com/gf/.

(٨٥) Jeremy D. Foltz and Kweku A. Opoku-Agyemang, "Do higher salaries lower petty corruption? A policy experiment on West Africa's highways". متاحة في: http://cega.berkeley.edu/assets/miscellaneous_files/118_-_Opoku-Agyemang_Ghana_Police_Corruption_paper_revised_v3.pdf.

(٨٦) Ting Gong and Alfred M. Wu, "Does increased civil service pay deter corruption? evidence from China", MPRA Paper No. 41815 (Munich University Library, 2012). متاحة في: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/41815/1/MPRA_ paper_41815.pdf.

(٨٧) Deon Filmer and David L. Lindauer, "Does Indonesia have a "low pay" civil service?". متاح في: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.17.9760&rep=rep1 &type=pdf.

(٨٨) Mushtaq H. Khan, "Governance and anti-corruption reforms in developing countries: policies, evidence and ways forward", United Nations Conference on Trade and Development, G-24 Discussion Paper Series, No. 42 (November 2006). متاحة في: http://unctad.org/en/docs/gdsmdpbg2420064_en.pdf.

الشكل ٣– القطاعات المعرَّضة للفساد فيما يتصل بالمخدِّرات

ومن منظور أعم، ترى البحوث التي أجراها البنك الدولي أن الفساد يكرس الفقر من خلال تثبيط الاستثمار الأجنبي.[٨٩] ويزداد ذلك جلاءً إذا بدأ بلد في التحول نحو اقتصاد قائم على المخدِّرات؛ فقد تُقرِّر المنشآت التجارية الأجنبية سحب استثماراتها بمجرد اكتشافها أن النظام القضائي لم يعد يعمل، وقد تتوقف المصارف المراسلة عن ممارسة نشاطها حيث تصبح مخاطر غسل الأموال بالغة الكثافة، وقد يتعد المستثمرون المحتملون خشية أن تتأثر صورتهم الدولية. ويؤدي كل ذلك إلى انخفاض مستويات الاستثمار والنمو، وتراجع بعض القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.[٩٠]

وفي مثل تلك المواقف، قد تبدي السلطات المحلية اهتماماً أقل بمنشأ أموال الاستثمار وتقبل التمويل الإجرامي لملء الفراغ. وعلاوة على ذلك، يؤثر الفساد سلباً على المنشآت التجارية من خلال زيادة تكاليف المعاملات مما يقلص القدرة

(٨٩) World Bank, "Combatting corruption", 11 May 2017. متاح في: http://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/anti-corruption.

(٩٠) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام ٢٠٠٢، الصفحات ١–١٥.

التنافسية للمستثمرين ويؤدي إلى ضعف الأداء المالي عموماً.[٩١]

وتؤيد الدراسات العلاقة بين مستويات التنمية والرشوة. وكما يبين الشكل ٤، عند تحليل انتشار الرشوة التي تُصادف الأفراد في تعاملاتهم مع الموظفين العموميين،[٩٢] يتضح أن أفراد الشرطة والقضاء هم الأكثر عرضة للارتشاء في البلدان ذات المستوى التنموي المنخفض.

ووفقاً لبحوث أجراها صندوق النقد الدولي، يرفع الفساد أيضاً من مستوى عدم تكافؤ المداخيل.[٩٣] وتؤثر هذه العملية تأثيراً شديداً على الأفراد الأفقر في المجتمع، الذين يمكن أن يتوقعوا أن يتراجع نمو دخلهم واحتمال تزايد الفقر.

ومن المعروف أيضاً أن ارتفاع مستويات عدم تكافؤ المداخيل يستثير الاتّجار بالمخدِّرات والفساد.[٩٤] وفي الواقع، يجوز لصناعة المخدِّرات أن تديم عدم تكافؤ المداخيل وتُفاقمه، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى توسُّع إنتاج المخدِّرات والاتّجار بها.[٩٥] وفي المجتمعات غير المتكافئة، قد ينظر أفراد الجماعات المهمَّشة إلى الفساد والانخراط في المنظمات الإجرامية باعتبارهما طريقة ناجعة لتحسين حياتهم.[٩٦]

الشكل ٤- انتشار الرشوة، حسب نوع الموظف العمومي ومستوى الدخل، ٢٠١٣

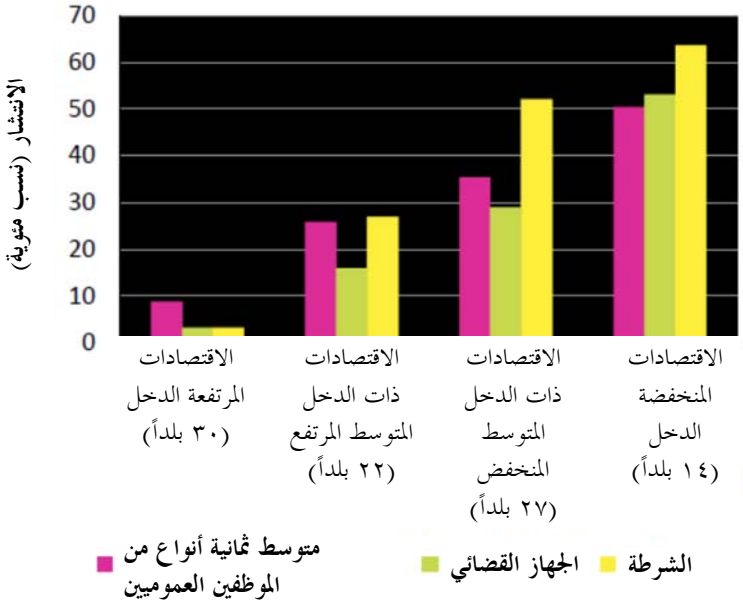

المصدر: الأمم المتحدة، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدابير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦ (E/CN.15/2016/10).

ملحوظة: يشمل متوسط الأنواع الثمانية من الموظفين العموميين موظفين من القطاعات التالية: التعليم، القضاء، الخدمات الطبية والصحة، الشرطة، السجل والأذون، المرافق، الإيرادات الضريبية والجمارك، دائرة الأراضي.

وعلى العموم، يُمكِّنُ الفساد من نمو الاقتصاد غير المشروع الذي يتضمن تجارة المخدِّرات غير المشروعة[٩٧] والعديد من الأنشطة غير القانونية الأخرى، مثل الاتّجار بالسجائر أو الأشخاص أو الأسلحة أو البضائع المزيفة. وأظهرت دراسة أُجريت لحساب الاتحاد الأوروبي وجود ارتباط وثيق بين مستويات الفساد وأنشطة الجريمة المنظَّمة.[٩٨] وينطبق ذلك بصفة خاصة على تجارة المخدِّرات غير المشروعة؛ أما النشاط الإجرامي الوحيد الذي استفاد أكثر من الفساد فهو الدعارة.[٩٩]

(٩١) Oman E. Hawthorne, "Do international corruption metrics matter? Assessing the impact of Transparency International's Corruption Perceptions Index", Dissertation, Old Dominion University (2015), pp. 77-78.

(٩٢) يُعرَّف انتشار الرشوة هنا باعتباره النسبة المئوية للسكان الذين كان لهم اتصال بموظف عمومي ودفعوا رشوة واحدة على الأقل لذلك الموظف خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

(٩٣) Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Rosa Alonso-Terme, "Does corruption affect income inequality and poverty?", *Governance, Corruption, & Economic Performance*, George T. Abed and Sanjeev Gupta, eds., Chapter 17 (IMF, 2002); Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi and Rosa Alonso- Terme, "Does corruption affect income inequality and poverty?", IMF Working Paper, WP/98/76 (May 1998).

(٩٤) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.12.XI.1).

(٩٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام ٢٠٠٢.

(٩٦) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٢.

(٩٧) *SOCTA 2013*; Michele Riccardi and Federica Sarno, "Corruption", *Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice*, Gerben Bruinsma and David Weisbud, eds. (New York, Springer, 2013).

(٩٨) Philip Gounev and Tihomir Bezlov, *Examining the Links Between Organised Crime and Corruption* (Sofia, Center for the Study of Democracy, 2010).

(٩٩) Gouev and Bezlov, *Examining the Links Between Organised Crime and Corruption*, quoted in *EU Drug Markets Report 2016*.

كيفية مكافحة الفساد

تقترح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قائمة بالاستراتيجيات الممكنة لمنع الفساد ومكافحته، منها:

- تعزيز فعّالية مؤسسات إنفاذ القانون بوسائل منها مواصلة الأخذ بممارسات عادلة وقائمة على الكفاءة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية مع تقديم التدريب المنتظم وضمان إجراء الفحص الواجب للموظفين الرئيسيين مثل تدقيق خلفياتهم.
- وضع مدونات أخلاقية ومعالجة تضارب المصالح بوسائل منها الأخذ بنظم بيانات الموجودات والمصالح.
- النظر في تناوب الموظفين في المراكز المعرَّضة للخطر متى كان ذلك مجدياً لتفادي إقامة صلات دائمة بجماعات الجريمة المنظَّمة.
- تحديد مخاطر الفساد المحددة في المؤسسات وتطوير وتنفيذ خطط محددة لمعالجة تلك المخاطر وتخفيف آثارها.
- تعزيز التعاون على نطاق الهيئات المختلفة للحد من احتمال النجاح بسبب رشو عدد محدود من الموظفين ولزيادة خطر الانكشاف.
- ضمان وجود طائفة من التدابير التنفيذية لمعالجة الفساد، بما فيها إجراءات العدالة الجنائية أو الإجراءات الإدارية أو التأديبية، وكذلك إرساء نظم فعالة لاسترداد الموجودات.
- تعزيز التعاون الدولي الفعال، بما في ذلك تبادل المعلومات المالية.
- إرساء نظم لتشجيع الإبلاغ عن الفساد من جانب الموظفين العموميين والمواطنين، وكذلك اتخاذ تدابير لحماية المبلِّغين من الانتقام أو الإيذاء. ولهذا الغرض، تتيح بلدان عدة الإبلاغ المجهول الهوية عن الفساد.
- إرساء نظم فعالة لحماية الشهود.
- تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والساسة والأحزاب السياسية.
- إذكاء وعي المجتمع ككل، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات بشأن العواقب السلبية للفساد.

سد الفجوات على صعيد المعلومات

لا يقدِّم الجزء الأكبر من المعلومات المتاحة سوى لمحة عن آليات الفساد التي يستعملها المتَّجرون. وإضافة إلى الاستعراضات المنهجية لبرامج منع المخدِّرات والفساد للتثبت من أنجع الاستراتيجيات، هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من المعارف الوقائعية المفصَّلة.

ويستند العديد من الدراسات إلى "تصورات" الفساد. وعلى أهمية ذلك لقياس الشعور العام، هناك حاجة إلى بيانات أخرى بشأن مدى الفساد وطبيعته على نطاق البلدان، وطرق تأثيره على الاتّجار بالمخدِّرات. ولا بد من تحليل الروابط بين المستويين المرتفع والمنخفض للفساد لتقييم المواضع التي يُرجَّح أن يظهر فيها كل شكل، والكيفية التي سيتفاعل بها مع مختلف أسواق المخدِّرات والهياكل السياسية.

وأخيراً، فإن العلاقة بين الفساد والعنف تستحق المزيد من التحري. ففي بعض السياقات، يبدو أن الفساد يقهر العنف؛ وفي سياقات أخرى، يبدو أن منظمات الاتّجار بالمخدِّرات تندفع صوب مستويات أعلى من العنف.

دال– المخدِّرات والإرهاب والتمرد[١٠٠]

من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط، ارتبط تمويل العنف المسلح في بعض الأمثلة لمدة طويلة بتجارة المخدِّرات غير المشروعة.

ووفقاً لبعض التقديرات، يتأتّى نحو نصف دخل حركة طالبان في أفغانستان من ضلوعها في المخدِّرات (الأفيونيات أساساً)؛[١٠١] ويبدو أن حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية اعتمدت بدرجة كبيرة على تجارة الكوكايين على مدى الجزء الأكبر من العقدين الماضيين — حتى مؤخراً — حيث أشارت التقديرات قبل عدة سنوات إلى أن ما بين ربع ونصف إجمالي دخلها كان متأتياً من مثل تلك الأنشطة للمخدِّرات غير المشروعة. ويقال إن الجماعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية تستخدم أقراص الأمفيتامين، وتوجد مؤشرات على أن منظمات إرهابية في غرب أفريقيا قد تكون ضالعة في تهريب الكوكايين والقنّب.

(١٠٠) يشمل هذا القسم الكيانات المدرجة في القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وغيرها من الجماعات المتمردة والجماعات غير التابعة للدول.

(١٠١) التقرير السابع لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدَّم عملاً بالقرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) المتعلق بحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات يشكلون تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان، S/2016/842، الفقرة ١٥.

ما تقوله الأمم المتحدة

"نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ... نعرب عن بالغ القلق إزاء الصلات بين إنتاج المخدِّرات والاتّجار بها على نحو غير مشروع واستخدام الجماعات الإرهابية والمجرمين والجريمة المنظَّمة عبر الحدود الوطنية، ونعلن عزمنا على تدعيم تعاوننا ردًّا على تلك الأخطار."

إعلان سياسي اعتمدته الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

سلطت الجمعية العامة الضوء على الحاجة إلى "مواجهة التحديات الخطيرة التي تطرحها الصلات المتزايدة بين الاتّجار بالمخدِّرات ... والجرائم السيبرانية وغسل الأموال، وكذلك جرائم الإرهاب في بعض الحالات، بما في ذلك غسل الأموال المرتبط بتمويل الإرهاب".

الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدِّرات العالمية، المعقودة في عام ٢٠١٦ (قرار الجمعية العامة دا-٣٠/١، المرفق).

وتمثِّل تجارة المخدِّرات مصدراً مهمًّا للدخل بالنسبة إلى بعض تلك الجماعات، وبالنسبة إلى البعض الآخر، فإنها تمثل واحدة من بين عدة قنوات للإيراد، في حين أنه في بعض الحالات يكاد يكون دورها معدوماً.

الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول

في حين لا يوجد تعريف متفق عليه عالميًّا للإرهاب، فقد سمَّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية وحكومات لدول أعضاء العديد من الجماعات المسلحة كجماعات "إرهابية"، وتُعرِّف المعاهدات الدولية الجرائم الإرهابية. ويفرض مجلس الأمن عقوبات على نحو ٨٠ جماعة وأكثر من ٣٨٠ فرداً ذوي صلة بحركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بدعوى ضلوعهم في أنشطة إرهابية أو دعمهم لتلك الأنشطة.[١٠٢] وكانت حركة طالبان وتنظيم القاعدة وتنظيم داعش وجماعة بوكو حرام التابعة له مسؤولة عن ٧٤ في المائة من جميع الوفيات التي تسببت فيها جماعات إرهابية وجماعات متمردة وجماعات مسلحة غير تابعة للدول في عام ٢٠١٥.[١٠٣]

وترتبط أشمل الأدلة التي تربط بين الجماعات الإرهابية الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن فيما يتعلق بتجارة المخدِّرات بحركة طالبان التي تفرض الضرائب على الكيانات الضالعة في إنتاج المخدِّرات وصنعها والاتّجار بها بطريقة غير مشروعة. كما أنها ضالعة بصورة مباشرة في الاتّجار بالمخدِّرات.[١٠٤]

وتشير بعض الأدلة إلى أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعمل أساساً في شمال وغرب أفريقيا، يضلع في الاتِّجار بالقنَّب والكوكايين، أو على الأقل في حماية المتَّجرين،[١٠٥] وإن بدا أن إجمالي إيرادات هذه الجماعة من قطاع المخدِّرات متواضع نسبيًّا.[١٠٦] ويبدو أن فرادى قادة حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، التي انفصلت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ضالعون حاليًّا بشكل مباشر في الاتّجار بالمخدِّرات.[١٠٧]

(١٠٢) انظر القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

(١٠٣) Institute for Economics and Peace, *Global Terrorism Index 2016*. متاح في: http://visionofhumanity.org/?s=%22Global+Terrorism+Index+2016%22.

(١٠٤) مجلس الأمن، "الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ من رئيس لجنة مجلس الأمن المشكَّلة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) الموجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن" (٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥)؛ UNODC, *The Opium Economy in Afghanistan, An International Problem* (New York, 2003); UNODC, *Addiction, Crime and Insurgency – The Transnational Threat of Afghan Opium* (Vienna 2009); UNODC, *The Global Afghan Opium Trade – A Threat Assessment* (Vienna, July 2011).

(١٠٥) Daurius Figueria, *Cocaine Trafficking in the Caribbean and West Africa in the Era of the Mexican Cartels* (iUniverse, Bloomington, Indiana, November 2012); Stephen A. Harmon, *Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region: Corruption, Contraband, Jihad and the Mali War of 2012- 2013* (Routledge, 2014).

(١٠٦) Marc Mémier, "Aqmi et Al-Mourabitoun: le djihad sahélien réunifié?" Études de l'Ifri (January 2017), pp. 31-34.

(١٠٧) المرجع نفسه.

وفي الجمهورية العربية السورية وحواليها، تشير بيانات المضبوطات من أقراص "الكبتاغون" – وهو عادةً عبارة عن الأمفيتامين المخلوط بالكافيين – إلى أن هناك مركزاً للصنع في منطقة عمليات تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وجبهة فتح الشام المنبثقة عن القاعدة (كانت تُعرف سابقاً باسم جبهة النصرة)،[١٠٨]،[١٠٩] وجماعات مسلحة أخرى.[١١٠] ويرتبط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في تقارير إعلامية بإنتاج "الكبتاغون"، ولكن لم تظهر أدلة دامغة على ذلك حتى الآن. كما أشارت تقارير إلى أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)،[١١١] وكذلك مقاتلي جماعات أخرى ضالعة في الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية، يستهلكون "الكبتاغون".[١١٢]،[١١٣]

وأُفيد بأن جماعة بوكو حرام، المتمركزة في نيجيريا والبلدان المجاورة أساساً، تساعد المتَّجرين بالمخدِّرات على تهريب الهيروين والكوكايين على نطاق المنطقة دون الإقليمية.[١١٤] وكُشف عن المزيد من الصلات بين الجماعة وتجارة المخدِّرات أثناء دعوى قضائية منظورة في تشاد. فقد استمعت محكمة الاستئناف في نجامينا، في قرارها المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ في محاكمة ١٠ أعضاء مزعومين في جماعة بوكو حرام، إلى أن كميات كبيرة من المؤثِّرات العقلية استُرجعت أثناء تفتيش منزل أحد المتهمين المنتسبين لجماعة بوكو حرام. وخلصت المحكمة إلى أن أعضاء جماعة بوكو حرام يضلعون بانتظام في الاتّجار بتلك المواد واستهلاكها.[١١٥]

وفي حين قد يكون هناك ارتباط وثيق بين أسواق المخدِّرات والجماعات الإرهابية في بعض الحالات، توجد أمثلة على جماعات إرهابية أدى تأثيرها إلى تراجع زراعة المخدِّرات، مؤقتاً على الأقل. فقد أدى الحظر الذي فرضته حركة طالبان على خشخاش الأفيون في عام ٢٠٠١ إلى تراجع حاد في الزراعة في أفغانستان، وإن لم تستمر الحركة في تلك السياسة، بل وعاودت المشاركة بنشاط في قطاع المخدِّرات المزدهر في السنوات اللاحقة.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت زراعة الأفيون تراجعاً سريعاً في بعض المناطق في ولاية ننكرهار الأفغانية في عام ٢٠١٦ بعد أن حظر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) هذه الممارسة في المناطق الواقعة تحت سيطرته. وفي المقابل، شهدت المناطق المجاورة زيادة كبيرة في الزراعة في الفترة نفسها.[١١٦] ومع ذلك، لا يبدو أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لديه موقف ثابت مناهض للمخدِّرات. فقد أفادت لجنة مجلس الأمن أن تنظيم

(١٠٨) تقرير الأمين العام عن خطر استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية (S/2015/366).

(١٠٩) أُعيدت تسمية جبهة النصرة في عام ٢٠١٦ لتصبح جبهة فتح الشام، وأعلنت انفصالها عن تنظيم القاعدة (ABC News, "Syrian branch of Al Qaeda rebrands in effort to escape foreign air strikes", 29 July 2016. متاح في: http://www.abc.net.au/news/2016-07-29/al-nusra-rebrandsin-effort-to-escape-foreign-air-strikes/7671390).

(١١٠) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦.

(١١١) Max Kravitz and Will Nichol, "A bitter pill to swallow: connections between captagon, Syria and The Gulf", *Journal of International Affairs*, vol. 69, No. 2 (18 May 2016).

(١١٢) Lukasz Kamieński, *Shooting up: A Short History of Drugs and War* (New York, Oxford University Press, 2016); Zeinab Abul-Magd and Elke Grawert, *Businessmen in Arms: How the Military and other Armed Groups Profit in the MENA Region* (New York, Rowman & Littlefield, 2016); Vijay Prashad, *The Death of the Nation and the Future of the Arab Revolution* (University of California Press, Oakland, California, 2016); Solomon Hussein, *Islamic State and the Coming Global Confrontation*, University of the Free State (Palgrave Macmillan, Bloemfontain, 2016); Robert J. Bunker, *Blood Sacrifices: Violent Non-State Actors and Dark Magico-Religious Activities*, A Terrorism Research Center Book (Bloomington, 2016).

(١١٣) Kravitz and Nichol, "A bitter pill to swallow: connections between captagon, Syria and the Gulf".

(١١٤) South Front, "Video: arms and drug trafficking in Africa. The role of Boko Haram", Centre for Research on Globalization (14 March 2016). متاح في: www.globalresearch. ca/video-arms-and-drug-trafficking-in-africa-the-role-of-boko-haram/5514293.

(١١٥) القرار المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ الصادر عن محكمة الاستئناف في نجامينا (تشاد).

(١١٦) MCN and UNODC, *Afghan Opium Survey 2016 – Cultivation and Production* (Vienna, 2016).

الدولة الإسلامية (داعش) حارب حركة طالبان في عام ٢٠١٥ من أجل السيطرة على أرباح الاتّجار بالمخدِّرات في ننكرهار.[١١٧] ولا يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الآن سوى على مناطق معدودة في ننكرهار، ولا يبدو أنه أصبح يتدخل بشكل ممنهج في إنتاج المخدِّرات، وإن جاز أن يكون مستمرًّا في ذلك في حالات فردية.

وإلى جانب الكيانات الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن، تحدِّد فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عدة منظمات إضافية باعتبارها إما جماعات إرهابية أو جماعات متمردة أو جماعات مسلحة غير تابعة للدول.

ويُستمد أقوى الأدلة على ارتباط تلك الجماعات بالاتّجار بالمخدِّرات من كولومبيا، حيث بدأت تضطلع بدور مباشر في تجارة المخدِّرات في ثمانينيات القرن العشرين، واكتسبت أهمية في تسعينيات ذلك القرن. فقد وفَّرت الأمن لمحاصيل الكوكا، وفرضت ضرائب على استقدام السلائف الكيميائية واستخدام مهابط الطائرات.[١١٨] وعلى وجه الخصوص، اضطلعت حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية بدور بارز في فرض الضرائب على مختلف جوانب سلسلة الإنتاج وفي بيع معجون الكوكا، وأصبحت لاحقاً ضالعة في تجارة الكوكايين إلى البلدان المجاورة.[١١٩]،[١٢٠]

وفي بيرو المجاورة، استخدمت حركة الطريق الساطع (Sendero Luminoso) الأرباح المتأتية من معامل معالجة الكوكايين لتمويل أنشطتها على مدى أربعة عقود.[١٢١] ونشطت الجماعة بصفة خاصة في تسعينيات القرن العشرين.

وأُفيد بأن الجماعات والجيوش المتمردة العاملة في شرق ميانمار، وخصوصاً في ولاية شان، تضلع في تجارة الهيروين منذ ستة عقود،[١٢٢] وفي صنع الميثامفيتامين والاتّجار به منذ عقدين.[١٢٣]

أما في الأماكن الأخرى من العالم، فإن الأدلة التي تدعم وجود روابط بين الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول أقل إحكاماً.

تمويل الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول

تتسم البيانات بشأن تمويل الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول بالنقصان، حيث توجد تباينات واسعة بين التقديرات بحيث يلزم توخي الحذر لدى التعامل مع كافة الأرقام المجمَّعة. ومع ذلك، فإن تلك الأرقام يمكن أن تقدم بعض الأحجام المحتملة.

فحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، جمعت الجماعات الإرهابية والمتمردة نحو ١٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ من تجارة الأفيونيات الأفغانية في شكل ضرائب مفروضة على زراعة خشخاش الأفيون

(١١٧) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "الرسالة المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ من رئيس لجنة مجلس الأمن المشكَّلة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) الموجَّهة إلى رئيس مجلس الأمن"، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥.

(١١٨) Arlene Beth Tickner, Diego García and Catalina Arreaza, "Actores violentos no estatales y narcotráfico en Colombia", *Politica Antidrogas en Colombia: Exitos, fracasos y extravios* (Bogotá, 2011).

(١١٩) Richard Snyder and Angelica Duran-Martinez, "Does illegality breed violence? Drug trafficking and state-sponsored protection rackets." *Crime, Law and Social Change,* vol. 52, No. 3 (Springer, 2009), pp. 253-273.

(١٢٠) M. Romero, "Paramilitares y autodefensas 1982-2003", Instituto de Estudios Políticos y Relaciones Internacionales Universidad Nacional de Colombia (Bogotá, 2003).

(١٢١) Mirella von Dun, *Cocaleros – Violence, Drugs and Social Mobilization in the Post-Conflict Upper Huallaga Valley*, Peru (Amsterdam, 2009); Francisco E. Thoumi, *Debates y Paradigmas de las Políticas de Drogas en el Mundo y los Desafiós para Colombia* (Bogotá, Academia Colombiana de Ciencias, 2015), pp. 448-449; Patricik L. Clawson and Rensselaer W. Lee III, *The Andean Cocaine Industry* (Palgrave Macmillan US, 1998) pp. 180-183.

(١٢٢) Letizia Paoli, Victoria A. Greenfield and Peter Reuter, *The World Heroin Market: Can Supply Be Cut?* (New York, Oxford University Press, 2009); Howard Abadinsky, *Organized Crime* 11 ed. (Boston, Cengage Learning, 2016).

(١٢٣) Pierre-Arnau Chouvy and Joël Meissonier, *Yaa Baa: Production, Traffic and Consumption of Methamphetamine in Mainland Southeast Asia* (Singapore University Press, 2004); Abadinsky, *Organized Crime*.

والاتّجار بالأفيونيات.[١٢٤] بيد أن دخلها الإجمالي المتصل بالمخدِّرات قد يكون أعلى من ذلك. وترد في القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن أسماء عدد من قادة حركة طالبان المتهمين بفرض الضرائب على تجارة المخدِّرات وكذلك بالضلوع في الاتّجار بصورة مباشرة.[١٢٥] وقدَّرت لجنة مجلس الأمن المشكَّلة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) الدخل السنوي الإجمالي لحركة طالبان من جميع المصادر بنحو ٤٠٠ مليون دولار،[١٢٦] نصفها يُحتمل أن يكون متأتياً من اقتصاد المخدِّرات غير المشروعة.[١٢٧]

وفي كولومبيا، يبدو أن حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على الدخل المتصل بالكوكا/الكوكايين، وخصوصاً عند مطلع الألفية الجديدة. ورغم تراجع الإيرادات بسبب بدء انكماش قطاع الكوكا/الكوكايين الكولومبي، يبدو أن الدخل المتصل بالمخدِّرات بقي مصدراً مهمًّا للدخل في السنوات اللاحقة أيضاً. إذ قدّرت عدة مصادر مجموع الإيرادات السنوية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية من المخدرات بحوالي بليون دولار.[١٢٨] وكنتيجة لعملية السلام واتفاق السلام الموقَّع في عام ٢٠١٦، يوجد اتفاق الآن على أن تنهي حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية ضلوعها في تجارة المخدِّرات مع تحولها إلى قوة سياسية قانونية.

ولا بد من تناول التقديرات الخاصة بالدخل المتأتي من تجارة المخدِّرات غير المشروعة من منظور الدخل الإجمالي للجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة وغيرهما من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول الذي لا يوجد بشأنه سوى القليل من المعلومات التي يعوَّل عليها. فعلى سبيل المثال، حاولت مجلة Forbes International تقييم أغنى ١٠ منظمات إرهابية وجماعات أخرى في العالم، حيث بلغ إجمالي الدخل التقديري المجمَّع ٤,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٤. بيد أن توزيع الدخل المبلَّغ عنه يتسم فيما يبدو بخلل كبير حيث يتراوح ما بين ٢٥ مليون دولار و٢ بليون دولار لدى أغنى ١٠ منظمات.[١٢٩]

ويُعزى أكثر من نصف الدخل إلى جماعات تعترف بها الأمم المتحدة رسميًّا باعتبارها منظمات إرهابية (الدولة الإسلامية (داعش) وطالبان والقاعدة والشباب وبوكو حرام).[١٣٠] وقُدِّر أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) كان أغنى جماعة إرهابية في عام ٢٠١٤ حيث بلغ حجم أعماله نحو ٢ بليون دولار. بيد أن التنظيم تكبَّد خسائر إقليمية ومن ثمَّ حصل على إيرادات أقل من الضرائب والنفط، وتراجعت إمكاناته المرتبطة بالنهب والمصادرات. ونتيجة لذلك، أُفيد بأن دخل التنظيم تراجع بواقع أكثر من النصف بحلول عام ٢٠١٦،[١٣١] وإن كان يُحتمل أن تكون نفقاته أيضاً تراجعت بحدّة حيث إنه لم يعد يسيطر على كثير من المدن والقرى كما كانت عليه الحال من قبل.

المخدِّرات والهجمات الإرهابية

هناك نحو ١٧٠ ٠٠٠ شخص لقوا مصرعهم في هجمات إرهابية ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، بمن فيهم ٣٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٥ وحده، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات

(١٢٤) *Sustainable Development in an Opium Production Environment – Afghanistan Opium Survey Report 2016*.

(١٢٥) إضافةً إلى ذلك، تضم القائمة شركات تربطها صلات وثيقة بحركة طالبان وتجارة المخدِّرات، بما فيها شركات تجارية ومكاتب صرافة وشركات لتحويل الأموال تدعم العمليات العسكرية لحركة طالبان وتجارة المخدِّرات في أفغانستان.

(١٢٦) التقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد تنفيذ الجزاءات، المقدم عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) المتعلق بحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات (S/2012/683)، الفقرة ٣٤.

(١٢٧) الوثيقة S/2016/842، الفقرة ١٥.

(١٢٨) John Otis, "The FARC and Colombia's illegal drug trade" (Washington, D.C., Woodrow Wilson International Center for Scholars Latin American Program, November 2014), p. 10. متاح على: www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Otis_FARCDrugTrade2014_0.pdf.

(١٢٩) Forbes International, "The world's 10 richest terrorist organizations" (12 December 2014). متاح في: https://www.forbes.com.

(١٣٠) استناداً إلى تقديرات "أغنى" جماعات إرهابية/متمردة (مستمدة من مقابلات مع ممثلين عن أوساط الاستخبارات، وخبراء أمنيين، ومتخصصين في مكافحة الإرهاب، وكذلك تقارير وتحليلات مستمدة من منظمات غير حكومية دولية ومؤسسات أكاديمية وحكومية ومراكز فكرية).

(١٣١) Stefan Heissner and others, "Caliphate in decline: an estimate of Islamic State's financial fortunes" (London, The International Centre for the Study of Radicalisation and Political Violence, 2017). متاح في: http://icsr.info.

الإرهاب العالمي،[١٣٢] وهي أكبر تجميع ممنهج للمعلومات المفتوحة المصدر عن الأعمال الإرهابية على الصعيد العالمي. وتستخدم قاعدة البيانات، التي تضم معلومات عن ١٦٣ بلداً اعتباراً من سبعينيات القرن العشرين، المصطلح الشامل "الإرهاب" بحيث يشمل الهجمات التي ينفِّذها الإرهابيون والجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمتمردون.

وفي بعض الحالات، يوجد ارتباط إيجابي بين الهجمات الإرهابية، كما تعرِّفها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، والمناطق الأكثر كثافة في العالم من حيث صنع المخدِّرات والاتّجار بها كما أُبلغ عنها في عام ٢٠١٥. ذلك أن بعض تلك المناطق يشهد عدداً معتبراً من الحوادث الإرهابية. بيد أن الارتباط لا يشير بالضرورة إلى صلة سببية. فهناك بعض المناطق التي توجد فيها تجارة المخدِّرات بكثافة ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالإرهاب، والعكس صحيح.

زراعة خشخاش الأفيون والتمرد في أفغانستان

تعطي أفغانستان، التي تمثِّل نحو ١٣ في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب على الصعيد العالمي ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، فكرة وافية عن الصلة المحتملة بين إنتاج المخدِّرات والإرهاب.[١٣٣]

فقد كانت حركة طالبان مسؤولة عن ٧٣ في المائة من جميع الوفيات المتصلة بالإرهاب في أفغانستان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، و٨٤ في المائة من تلك الوفيات في عام ٢٠١٥. وجاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المرتبة الثانية حيث كان مسؤولاً عن ٤ في المائة من المجموع في عام ٢٠١٥.[١٣٤]

ويرتبط ارتفاع مستوى انعدام الأمن في أفغانستان بطائفة من الأحداث: الصراع والمنازعات والأنشطة الإرهابية. كما يرتبط بزراعة خشخاش الأفيون؛ ومع ذلك، لم تنشأ علاقة وثيقة بين ارتفاع مستويات زراعة الخشخاش وتزايدها من جهة وتزايد الهجمات الإرهابية من جهة أخرى سوى اعتباراً من عام ٢٠١٠. والأسباب الكامنة وراء ذلك معقدة، بيد أن الجماعات المسلحة تجد صعوبة متزايدة في الوصول إلى مصادر التمويل "التقليدية"، وهو ما قد يكون أدى إلى تزايد الاعتماد على التمويل "البديل" مثل الاتّجار بالمخدِّرات.

كما يرتبط تزايد العنف في فترة ما بعد عام ٢٠١٠ بعدد من العوامل الأخرى، منها انسحاب قوات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وحلّ أفرقة إعادة إعمار المقاطعات لاحقاً، وظهور جماعات تعمل على زعزعة الاستقرار وتُعارِض عملية السلام، وتوسُّع نطاق الاقتصاد غير المشروع بحيث يشمل مجالات جديدة مثل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى ظهور جماعات متمردة جديدة.

ومن منظور أعمّ، تخضع المناطق المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان، بدرجات متفاوتة، لسيطرة جماعات إرهابية ومتمردة متفرقة ولجماعات مسلحة أخرى، منها حركة طالبان. ويُقدَّر أن ما بين نسبتيْ ٢٦ و٨٥ في المائة من المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون تخضع لنفوذ حركة طالبان بدرجات متفاوتة.

الشكل ٥- القتلى في الهجمات الإرهابية والمساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان، ٢٠٠٠-٢٠١٦

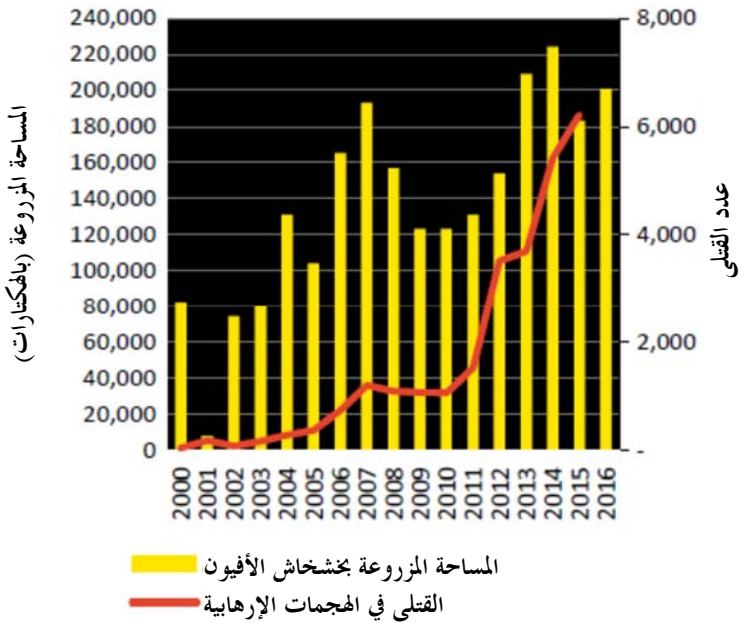

المصدر: MCN and UNODC, *Afghanistan Opium Survey 2016 - Cultivation and Production (Vienna, 2016)*، وسنوات سابقة؛ قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

(١٣٢) National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism (START), Global Terrorism Database (June 2016). متاح في: www.start.umd.edu/gtd.

(١٣٣) المرجع نفسه.

(١٣٤) المرجع نفسه.

الخريطة ١ – المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتمردة والمناطق المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان، ٢٠١٦

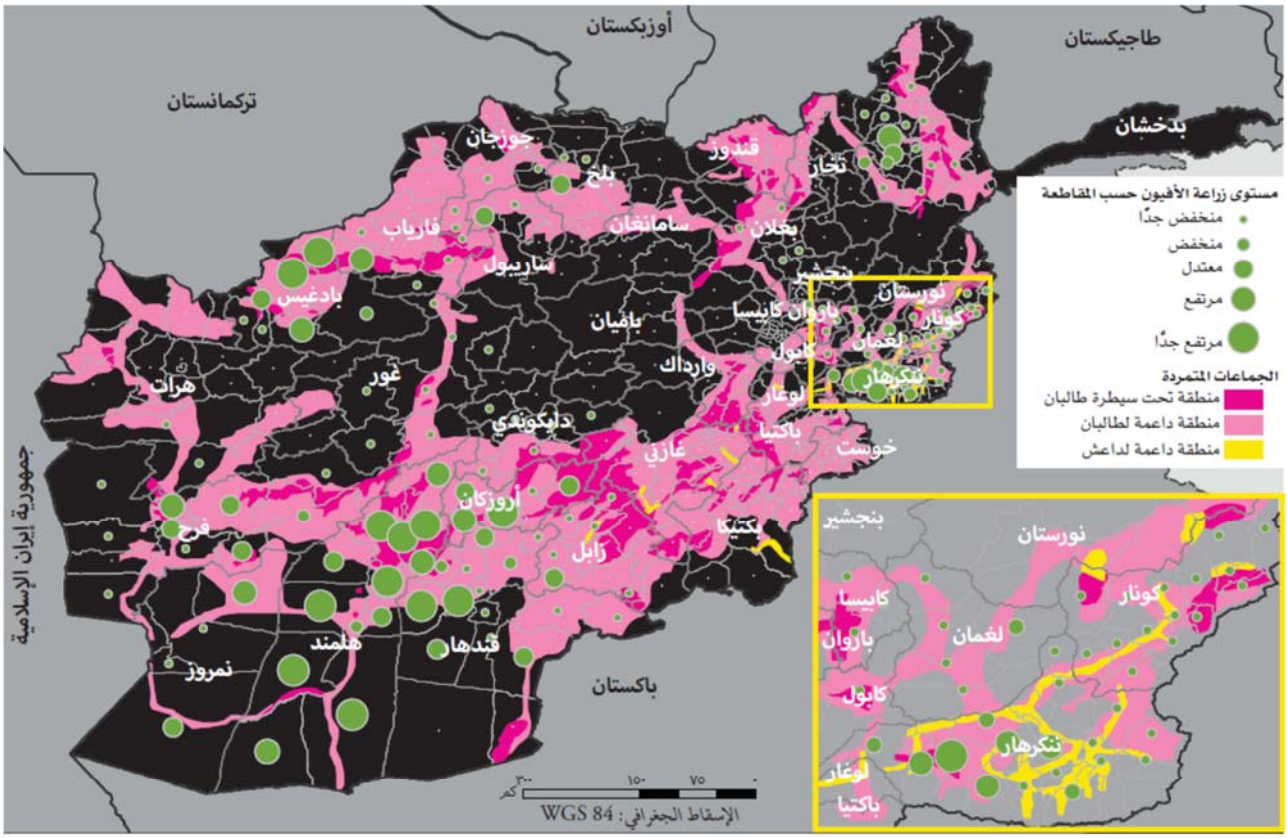

المصدر: وزارة مكافحة المخدِّرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان ٢٠١٦ - الزراعة والإنتاج (فيينا، ٢٠١٦). الجماعات المتمردة مأخوذة من معهد دراسات الحرب، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ملاحظة: الحدود والأسماء والتسميات المبينة في هذه الخريطة لا تنطوي على أيِّ إقرار أو قبول من جانب الأمم المتحدة. وتمثل الخطوط المتقطعة حدوداً غير محدَّدة. أمَّا الخط المنقَّط فيمثل تقريبيًّا "خط المراقبة" في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه باكستان والهند. ولم يتَّفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير وُضعت الجماعات المتمردة على الخريطة بدرجات مختلفة من الثقة، وأُدمجت لأغراض هذه الخريطة: الإسقاط الجغرافي: *WGS 84*.

الجدول ٧– توزيع المساحات المزروعة بخشخاش الأفيون وفقاً للتباينات في مستوى سيطرة الجماعات المتمردة، أفغانستان، ٢٠١٦

	زراعة خشخاش الأفيون ٢٠١٦	خشخاش الأفيون في المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان	خشخاش الأفيون في المناطق التي توجد بلاغات موثوقة بشأن حضور طالبان فيها على مستوى المقاطعة الفرعية	خشخاش الأفيون في المناطق التي توجد بلاغات موثوقة بشأن حضور طالبان فيها على مستوى المقاطعة	خشخاش الأفيون في ثلاث مناطق داعمة لطالبان	خشخاش الأفيون في المناطق التي توجد بلاغات موثوقة بشأن حضور داعش فيها على مستوى المقاطعة الفرعية	خشخاش الأفيون في مناطق أخرى
المساحة (بالهكتارات)	٢٠١ ٢٩٤	٥٢ ٦٤٢	١١٦ ١٣٥	٢ ٤٩٠	١٧١ ٢٦٧	٢ ٢٢٩	٤٣ ٤٠٠
النسبة	٪١٠٠	٪٢٦	٪٥٨	٪١	٪٨٥	٪١,١	٪١٣

المصدر: MCN and UNODC, *Afghanistan Opium Survey 2016 – Cultivation and Production* (Vienna, 2016)؛ وحكومة أفغانستان.
الجماعات المتمردة مأخوذة من معهد دراسة الحرب، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وكشفت دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية أُجريت في أفغانستان في عام ٢٠١٦ أن القرى التي يُزرع فيها خشخاش الأفيون أكثر احتمالاً بأن تكون خاضعة لنفوذ الجماعات المناهضة للحكومة (٦١ في المائة) مقارنةً بالقرى التي تخلو من زراعة خشخاش الأفيون. وعلاوة على ذلك، وُجد أن تزايد نفوذ الجماعات المتمردة وتدهور الموقف الأمني في شمال البلد تزامنا مع زيادة في زراعة خشخاش الأفيون. ومن الواضح أن غياب السيطرة الحكومية يؤدي إلى توسُّع زراعة خشخاش الأفيون واستمرارها.[١٣٥]

الشكل ٦- السيطرة الحكومية على القرى، حسب حالة زراعة الأفيون، أفغانستان، ٢٠١٦

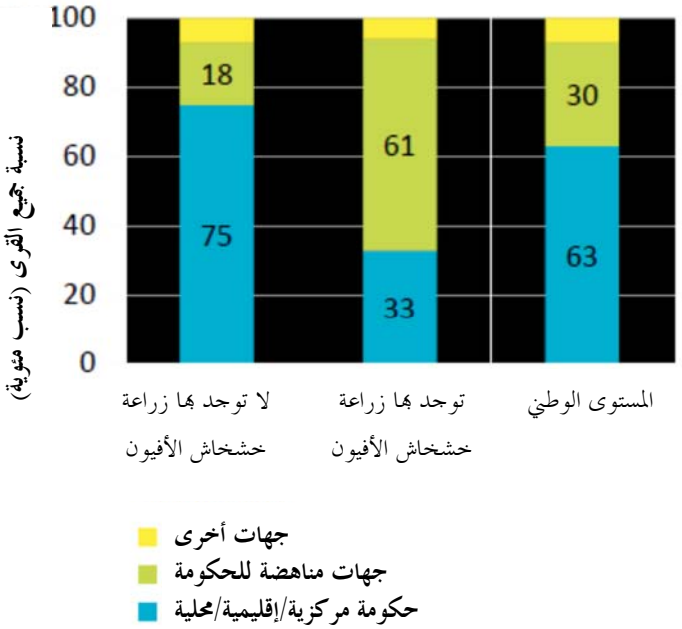

المصدر: UNODC and MCN, *Sustainable Development in an Opium Production Environment – Afghanistan Opium Survey Report 2016* (Vienna, 2017).

زراعة المخدِّرات والجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول في بيرو وكولومبيا وميانمار

تبيِّن الأمثلة في بيرو وكولومبيا وميانمار العلاقة المعقدة القائمة بين زراعة المخدِّرات وأنشطة الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وفي حين لا يمكن إثبات وجود علاقة سببية، يمكن أن يتوازى التراجع في زراعة المخدِّرات مع انخفاض مستويات أنشطة تلك الجماعات؛ ويمكن لانخفاض مستويات أنشطة التمرد أن يساعد السلطات على إحلال سيادة القانون، ومن ثمَّ الإسهام في الحد من زراعة المخدِّرات غير المشروعة.

وفي بيرو، تقلصت المساحة المزروعة بالكوكا بواقع نحو ٧٠ في المائة من ذروتها من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠١٥.[١٣٦] وخلال الفترة نفسها، تراجع عدد القتلى على يد الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول من ٨١٨ شخصاً في عام ١٩٩٢ إلى ستة أشخاص في عام ٢٠١٥؛ وكانت تلك الوفيات ناتجة في معظمها عن العمليات التي نفذتها حركة الطريق الساطع، المسؤولة عن ٧٧٢ حالة وفاة في عام ١٩٩٢ ولكن ثلاث حالات فقط في عام ٢٠١٥.[١٣٧] وجرت معظم عمليات الحركة في، أو بالقرب من، إقليم ألتو هوالاغا الذي يمثِّل عادةً المنطقة الرئيسية لزراعة الكوكا في بيرو. ويتضح هذا أيضاً من عدد الهجمات والإصابات التي لحقت بأفراد المشروع الخاص لمراقبة زراعة الكوكا. وما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٢، كان هناك نحو ٣٠ هجوماً، خلَّف ١٣٣ إصابة و١١ وفاة بين أفراد المشروع. ويشير عدد الهجمات التي نفذتها الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى وجود علاقة إيجابية بالمساحة المزروعة بالكوكا في إقليم ألتو هوالاجا حيث تراجعت زراعة الكوكا منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين بالتوازي مع التراجع في الهجمات.

(١٣٥) *Sustainable Development in an Opium Production Environment – Afghanistan Opium Survey Report 2016*.

(١٣٦) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦، وسنوات أخرى.

(١٣٧) قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

الشكل ٧- الهجمات التي نفذتها الجماعات الإرهابية والجماعات المتمردة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، والمساحات المزروعة بالكوكا، بيرو، ١٩٧٨-٢٠١٦

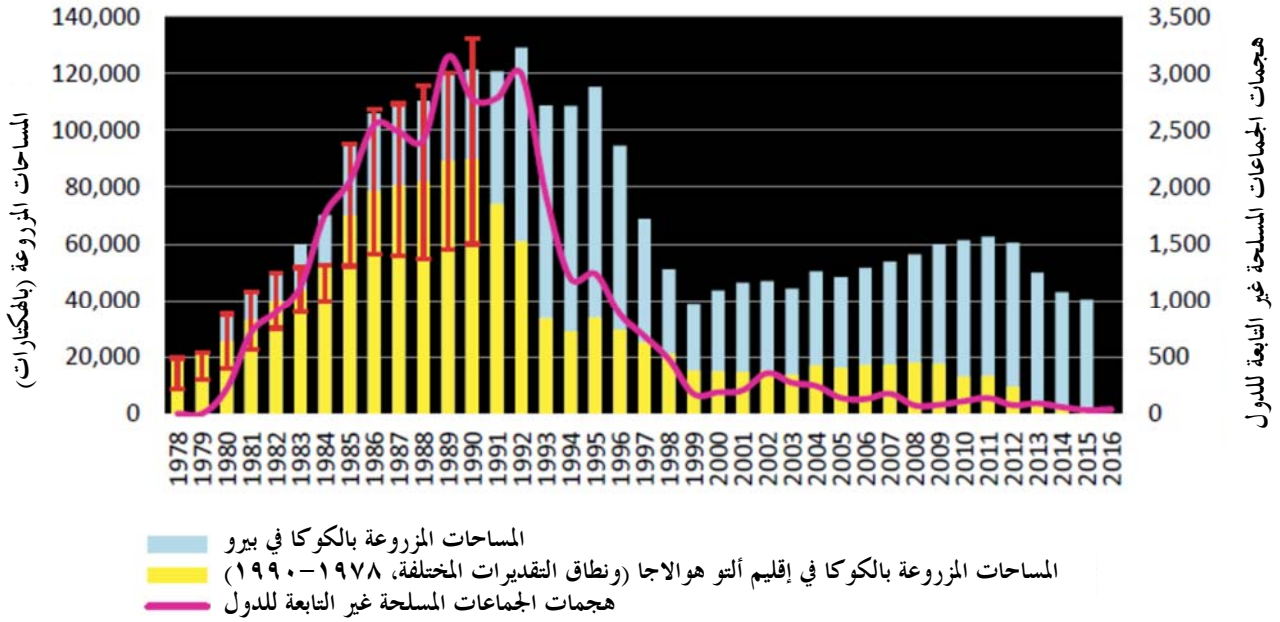

المصادر: UNODC and Comisión Nacional para el Desarrollo y Vida sin Drogas (DEVIDA), *Perú Monitorea de Cultivos de Coca* (July 2016 and previous years); DEVIDA, *Información sobre Drogas Estadística en el Perú, Lima* (July 2006); Policía Nacional del Perú, *Anuario Estadístico 2015* (2015 and previous years); Policía Nacional del Perú, Direccíon Contra el Terrorismo, *Anuario Estadístico 2009*; Hernán Manrique López, "Las bases históricas del milagro de San Martin: control territorial y estrategias estatales contra el narcotráfico y subversión (198-1995)", Politai: *Revista de Ciencia Política*, vol. 6, No. 11 (2015), pp. 33-51; Juan Briceño and Javier Martínez, "El ciclo operativo del tráfico ilícito de la coca y sus derivados: implicancias en la liquidez del sistema financiero", F. León, y R. Castro de Mata, eds., *Pasta básica de cocaína* (Lima, 1989), pp. 263-264; Ibán De Rementería,"Evolution of coca leaf production in Peru and its macroeconomic role between 1978 y 1990", Peru Report, April 1991.

وبالمثل، في كولومبيا، انكمشت المساحة المزروعة بالكوكا بنسبة ٧٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣ أثناء تراجع في عدد عمليات حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية.[١٣٨] كما شهد عدد ضحايا العنف على يد الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة نفسها.[١٣٩] وتراجع عدد القتلى على يد الجماعات غير التابعة للدول من ٤٢٦ شخصاً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٧ شخصاً في عام ٢٠١٣؛ ومن بينهم، تراجع عدد من قتلتهم حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية بنحو ٦٠ في المائة، من ٢٥٦ شخصاً في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦ أشخاص في عام ٢٠١٣.[١٤٠] بيد أن الصلة الظاهرة بين زراعة الكوكا والعنف أصبحت أقل وضوحاً في السنوات الأخيرة. وتضاعفت المساحة المزروعة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ مع استمرار تراجع عدد القتلى على يد حركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية بأكثر من النصف.

وفي ميانمار، يوجد ارتباط أضعف بين أنشطة مختلف الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمتمردين من جهة والمساحة المزروعة بخشخاش الأفيون من جهة أخرى.[١٤١] فقد تراجع عدد القتلى في الهجمات الإرهابية من ٨٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى صفر في عام ٢٠٠٦. وقد زاد مرة

(١٣٨) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦، وسنوات سابقة.

(١٣٩) Unidad para la Atención y Preparación Integral a las Víctimas, Red Nacíonal de Información, "Registro único de víctimas" (1 April 2017). متاح في: http://rni.unidadvictimas.gov.co/RUV.

(١٤٠) قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

(١٤١) تقرير المخدِّرات العالمي ٢٠١٦، وسنوات سابقة.

أخرى إلى ٥٨ قتيلاً بحلول عام ٢٠١٥،[١٤٢] عندما زادت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون بواقع ثلاثة أضعاف.

الشكل ٨- الضحايا المسجَّلون* لعنف الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمساحة المزروعة بالقنَّب، كولومبيا، ٢٠٠٠-٢٠١٦

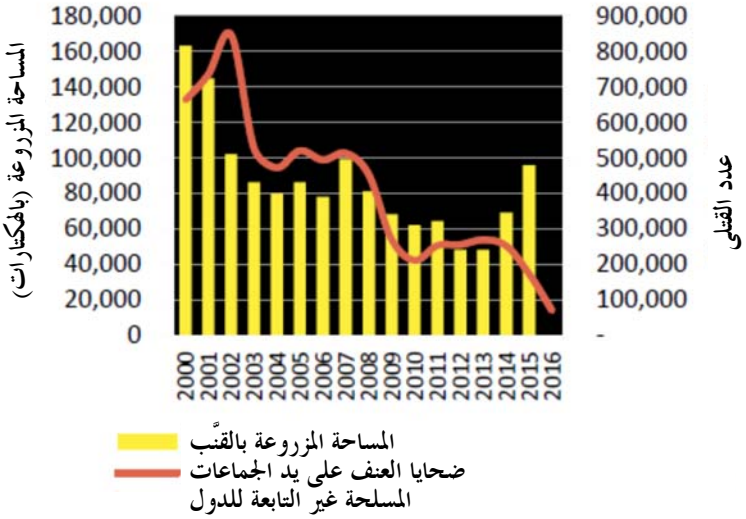

* ضحايا الهجمات الإرهابية وجرائم القتل ذات الصلة والألغام والاختطاف والتشريد القسري والاختفاء القسري والتعذيب، إلخ.

المصادر: UNODC and Gobierno de Colombia, *Colombia Monitoreo de territorios afectados por cultivos ilícitos 2015* (تموز/يوليه ٢٠١٦ وسنوات سابقة)؛ Unidad para la Atención y Peparación Integral a las Víctimas, Red Nacional de Información, "Registro único de víctimas". متاح في: http://rni.unidadvictimas.gov.co/RUV.

الشكل ٩- عدد القتلى في الهجمات الإرهابية والمساحة المزروعة بخشخاش الأفيون، ميانمار، ١٩٩٦-٢٠١٥

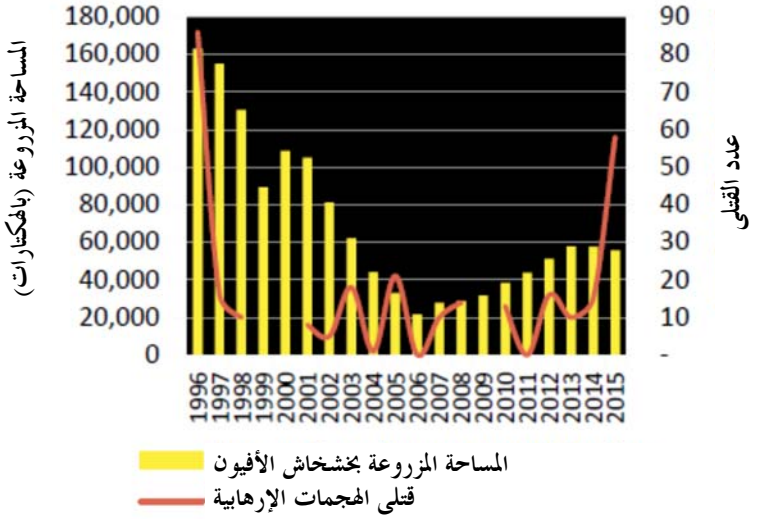

المصادر: UNODC, Southeast Asia Opium Survey 2015 (Vienna, 2016)، وسنوات سابقة؛ وقاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

أساليب الإرهاب وأموال المخدِّرات

تتسم الأدلة على وجود صلات بين المخدِّرات والإرهاب والتمرد بكونها غير مُحكمة حيث تركز على عدد صغير من الجماعات، أو تستند إلى مصادر ذات مصلحة في تأكيد بعض الصلات أو الانتقاص منها. ومعظم المعلومات المتعلقة بالإرهاب تجمعها وكالات الاستخبارات وتتسم بالسرّية. وتُستمد معلومات المصادر المفتوحة أساساً من التقارير الإعلامية والدراسات التي تجريها المنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر. وينذر أن تُصْدِر الحكومات معلومات تفصيلية للاطلاع العام.

ومع ذلك، من الممكن استخلاص بعض النتائج المبدئية. فعلى العموم، يُعَدُّ الدخل المرتبط بقطاع المخدِّرات واحداً فقط من عدة قنوات لإيرادات الجماعات الإرهابية. فإذا جفَّت إحدى القنوات، يتم اللجوء إلى قناة أخرى، مثل الابتزاز أو الاختطاف للحصول على فدية أو السطو على المصارف أو بيع الموارد الطبيعية أو بيع التحف الثقافية.[١٤٣] ونتيجة لذلك، قد لا يكون الحد من إنتاج المخدِّرات والحد من الاتّجار بها كافيَيْن للتضييق بفعّالية على الموارد المالية

(١٤٢) قاعدة بيانات الإرهاب العالمي.

(١٤٣) S/2015/366.

للجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمتمردين. وفي الوقت نفسه، توجد أدلة على أن إنتاج المخدِّرات وأنشطة بعض هذه الجماعات قد يكونان مترابطيْن في بعض المجالات.

ويتحدد مستوى اعتمادها على تجارة المخدِّرات – سواء من خلال فرض الضرائب على المزارعين أو حماية الدروب والتجارة أو الضلوع المباشر في الإنتاج والاتّجار – وفقاً لحجمها وهيكلها وأيديولوجيتها وموقعها ووجود مصادر مالية بديلة. ولذلك فإن بروز المخدِّرات في التمويل سوف يتباين بقوة من جماعة إلى أخرى.

ومن المرجح أن يحتاج المتمردون الذين يستهدفون السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي إلى موارد مالية كبيرة، وقد يؤمِّن الانخراط في أنشطة الجريمة المنظَّمة، مثل تجارة المخدِّرات، جزءاً على الأقل من تلك الاحتياجات التمويلية. بيد أن هناك الكثير الذي سيعتمد على استراتيجيتها. ذلك أن الهجوم المحدد الذي يركز على تعظيم البروز الإعلامي وزرع الخوف والرهبة لا يحتاج بالضرورة إلى تمويل كبير أو مستدام. وفي الواقع، من الممكن لتوجيه مبالغ مالية صغيرة عن طريق عمليات بذلك الطابع أن يقلص خطر الانكشاف. وإضافةً إلى ذلك، سوف يكون هناك دائماً "أهداف ناعمة" [أي غير محمية أو ضعيفة] من أجل مثل ذلك الهجوم، وهو ما يمكن أن يستغله الإرهابيون بسهولة، سواء بوجود أموال المخدِّرات أو بدونها.

مسرد المصطلحات

الأفيونيات — مجموعة فرعية من المؤثّرات الأفيونية تضم شتى المنتجات المشتقة من نبتة خشخاش الأفيون، بما في ذلك الأفيون والمورفين والهيروين.

الأمفيتامينات — مجموعة من المنشطات الأمفيتامينية تشمل الأمفيتامين والميثامفيتامين.

عجينة الكوكا (أو قاعدة الكوكا) — مستخلَص من أوراق شجيرة الكوكا. وينتج الكوكايين (الهيدروكلوريد والقاعدة) من تنقية عجينة الكوكا.

كوكايين "الكراك" — قاعدة الكوكايين الناتجة من هيدروكلوريد الكوكايين عن طريق عملية تحويل تجعله مناسباً للتدخين.

ملح الكوكايين — هيدروكلوريد الكوكايين.

المنشطات الأمفيتامينية — مجموعة مواد مؤلَّفة من منشطات اصطناعية أُخضعت للمراقبة الدولية في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، وتنتمي إلى مجموعة المواد المسمَّاة الأمفيتامينات، التي تشمل الأمفيتامين والميثامفيتامين والميثكاثينون ومواد فئة "الإكستاسي" (٣،٤- الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) ونظائره).

المؤثرات الأفيونية — مصطلح عام يشير إلى القلويدات المنتجة من خشخاش الأفيون (الأفيونيات)، ونظائرها الاصطناعية (المؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيًّا أو الصيدلانية أساساً)، ومركّباتها التي يتم توليفها داخل الجسم.

المؤثّرات النفسانية الجديدة — مواد للتعاطي، إمَّا في شكل نقي أو في شكل مستحضر، غير خاضعة للمراقبة بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدِّرات لسنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١، ولكن قد تشكِّل خطراً على الصحة العامة. وفي هذا السياق، لا تشير عبارة "الجديدة" بالضرورة إلى مواد اختُرعت حديثاً بل إلى مواد أصبحت متاحة حديثاً

المجموعات الإقليمية

يستخدم تقرير المخدِّرات العالمي عدداً من التسميات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه التسميات ليست رسمية، وهي معرَّفة على النحو التالي:

- شرق أفريقيا: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، رواندا، سيشيل، الصومال، كينيا، مدغشقر، موريشيوس
- شمال أفريقيا: تونس، الجزائر، جنوب السودان، السودان، ليبيا، مصر، المغرب
- الجنوب الأفريقي: أنغولا، بوتسوانا، جنوب أفريقيا، زامبيا، زمبابوي، سوازيلند، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، ناميبيا
- غرب ووسط أفريقيا: بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا
- الكاريبي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، برمودا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، غرينادا، كوبا، هايتي
- أمريكا الوسطى: بليز، بنما، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس
- أمريكا الشمالية: كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية
- أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، سورينام، شيلي، غيانا، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، كولومبيا
- وسط آسيا وما وراء القوقاز: أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، تركمانستان، جورجيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان
- شرق وجنوب شرق آسيا: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، تيمور-ليشتي، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، اليابان
- جنوب غرب آسيا: أفغانستان، إيران (جمهورية-الإسلامية)، باكستان
- الشرق الأدنى والأوسط: الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجمهورية العربية السورية، دولة فلسطين، العراق، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن
- جنوب آسيا: بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند
- شرق أوروبا: الاتحاد الروسي، أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية مولدوفا
- جنوب شرق أوروبا: ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رومانيا، صربيا، كرواتيا
- أوروبا الغربية والوسطى: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تشيكيا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان
- أوقيانوسيا: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونغا، توفالو، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، ناورو، نيوزيلندا، الأقاليم الجزرية الصغيرة.

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNODC Research

احتفالاً بمرور ٢٠ عاماً على إصدار أول تقرير من هذا القبيل، يُقدَّم تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧، في شكل جديد مكوَّن من خمسة كتيِّبات صُمِّمت لتكون يسيرة القراءة مع الحفاظ في الوقت نفسه على وفرة المعلومات الواردة فيها.

ويلخِّص الكتيِّب الأول مضمون الكتيِّبات المواضيعية الأربعة اللاحقة، ويعرض التبعات السياساتية المستخلصة من الاستنتاجات الواردة فيها. ويتناول الكتيِّب الثاني عرض المخدِّرات وتعاطيها وما لذلك من عواقب على الصحة. ويركز الكتيِّب الثالث على زراعة المخدِّرات النباتية الثلاثة (الكوكايين والأفيونيات والقنَّب) وإنتاجها واستهلاكها، وعلى تأثير السياسات الجديدة المتعلقة بالقنَّب. ويقدم الكتيِّب الرابع تحليلاً موسَّعاً للسوق العالمية للمخدِّرات الاصطناعية، ويتضمن الجزء الأكبر من التحليل المتعلق بالتقييم العالمي للمخدِّرات الاصطناعية الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأخيراً، يتضمن الكتيِّب الخامس نقاشاً حول الصلة بين مشكلة المخدِّرات والجريمة المنظَّمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب.

ويهدف تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧، المعزَّز بهذا الشكل الجديد، كالمعتاد، إلى تحسين فهم مشكلة المخدِّرات العالمية والإسهام في تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي لآثار هذه المشكلة على الصحة والأمن.

ويُنشَر المرفق الإحصائي على الموقع الشبكي للمكتب:
www.unodc.org/wdr/2017.